الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(661)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد الخدمات الإلكترونية "أبشر"

المصدر: جريدة واس السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.spa.gov.sa/1886407

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر)؛ التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، والذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.

وقال الدكتور القحطاني: إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الالكترونية أمر غير مقبول.

جمعية حقوق الإنسان تستنكر الحملة المنظمة المغرضة على «أبشر»

المصدر: جريدة الرياض السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738311

الرياض- سعيد المبارك

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة الحملة المنظمة المغرضة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق خدمات "أبشر"، مؤكدة أن هذا التطبيق الخدمي يساهم بشكل فعال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة ومكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة في اي وقت ومن أي مكان في العالم.

وأشار رئيس الجمعية د. مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية وأن المستفيد منه بالاساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة هدفها الحاق الضرر بالأسر السعودية

والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي اتاحها هذا التطبيق والذي ساهم في القضاء على طوابير الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقار الاجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.
وأضاف القحطاني، أن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

جمعية حقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد (أبشر)

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2019/20190217/145856

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر)؛ التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن هذا التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، والذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.
وقال الدكتور القحطاني: "إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

حقوق الإنسان تستنكر الحملة المغرضة ضد خدمات أبشر

المصدر: جريدة الوطن السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=361155&CategoryID=5

الرياض: واس 2019-02-17 12:30 AM
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، الحملة المغرضة المنظمة التي تدعمها بعض الجهات والأشخاص لغرض استهداف تطبيق البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية «أبشر»، التطبيق الخدمي الذي ساهم ويساهم وبشكل فعّال في تقديم خدمات متعددة ومتنوعة ولكافة الشرائح من المواطنين والمقيمين في المملكة، والذي مكنهم من إنجاز معاملاتهم بكل يسر وسهولة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، أن التطبيق هو أداة خدمية وليس رقابية، وأن المستفيد منه بالأساس هو

المواطن والمقيم وأن الحملة المغرضة والمتسترة تحت حماية حقوق المرأة، هدفها إلحاق الضرر بالأسر السعودية والاعتداء على خصوصيتها، والتدخل في شؤونها وإعاقة استفادتها من التسهيلات التي أتاحها التطبيق، الذي أسهم في القضاء على قوائم الانتظار للمواطنين والمقيمين أمام مقرات الأجهزة الحكومية المختلفة لإنجاز معاملاتهم.
وقال القحطاني: إن الجمعية وبصفتها جهة حقوقية ذات ارتباط مباشر بالمجتمع تعي أهمية هذا التطبيق لأفراد المجتمع وبمختلف شرائحه، وخاصة النساء وكبار السن والمعاقين، وأن اتخاذ مواقف بدوافع سياسية لتعطيل الاستفادة من الخدمات الإلكترونية أمر غير مقبول.

حقوق الإنسان في الصحافة

ولي عهد مملكة البحرين يلتقي رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة واس الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1886783

التقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين بقصر الرفاع اليوم، معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعددًا من أعضاء الهيئة الذين يزورون مملكة البحرين حاليًا.

وأكد سموه عمق العلاقات الأخوية التاريخية الراسخة بين البلدين وتميزها في مختلف المجالات.

من جانبه أعرب معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان, عن شكره وتقديره لسمو ولي عهد مملكة البحرين على ما يوليه من اهتمام في تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين والشعبين، مشيدًا بالتجربة البحرينية في مجال تكريس مبادئ حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وحفظ الحقوق العمالية.

أكد أن الشباب أهم محاور رؤية 2030

أمير الجوف يُشدد على نشر ثقافة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1706923

عبدالعزيز المشيطي (القريات @Abdulaziz010100)

استقبل أمير منطقة الجوف الأمير فيصل بن نواف بن عبد العزيز، في مكتبه اليوم (الاثنين)، مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة سليمان بن محمود الرشيد.

واستعرض أمير المنطقة خلال اللقاء، سير العمل في الفرع ومدى تعاون الجهات ذات العلاقة مع الهيئة، مستعرضاً أعمال ومهام الهيئة والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

وتمنى الأمير فيصل بن نواف لفرع الهيئة والعاملين فيه التوفيق لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الأصعدة كافة.

من جانبه, أعرب الرشيد عن شكره وتقديره لأمير منطقة الجوف, على دعمه واهتمامه بقضايا المنطقة, وتسهيل عمل فرع الهيئة ورؤيته الشاملة.

من جهة أخرى، استقبل الأمير فيصل بن نواف بن عبد العزيز، مدير جوازات منطقة الجوف اللواء محمد بن مقرن الزامل، وعدد من مساعديه.

وفي بداية اللقاء، قدَّم اللواء الزامل باسمه ونيابة عن منسوبي جوازات المنطقة، الشكر للأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز، على دعمه ومتابعته لأعمال الجوازات.
واستمع أمير المنطقة لشرح عن جهود جوازات المنطقة في خدمة المواطنين والمقيمين، إضافة للجهود المبذولة في سبيل تسهيل إجراءات المسافرين والقادمين من منفذ جمرك الحديثة ومطار الجوف من خلال الرحلات الدولية وحجاج بيت الله الحرام؛ مقدماً لهم الشكر على تلك الجهود، مشيداً بما تقدمه الجوازات من خدمة إلكترونية متنوعة ومتقدمة.
حضر اللقاء، مساعد مدير جوازات منطقة الجوف لشؤون العمليات العميد نواف بن أحمد الرشود، ومدير الشعبة القانونية الملازم أول مهند بن زيد الجنيدي.
وفي سياق متصل، استقبل الأمير فيصل بن نواف الأمين العام لمجلس شباب الجوف مهند بن بدر الهادي، يرافقه رئيسة اللجنة النسائية حكيمة بنت فرحان الرويلي، وعدد من أعضاء المجلس من الشباب والفتيات.
وفي بداية اللقاء، قدَّم الهادي باسمه ونيابة عن رؤساء وأعضاء اللجان الشبابية والنسائية بالمجلس، شكرهم لأمير المنطقة على ما يقدمه من دعم ومساندة للشباب وأنشطتهم، حيث تم عرض إنجازات المجلس خلال الفترة الماضية في مدينة سكاكا ومحافظات ومراكز المنطقة، كما تم عرض مبادرات واحتياجات المجلس القادمة، تلاها عرض لأنشطة ومبادرات اللجنة النسائية.
وأكد الأمير فيصل بن نواف على ما يعول عليه الوطن من دور كبير وفاعل من فئة الشباب نحو تحقيق تنمية شاملة، لافتاً إلى أن من أهم محاور رؤية السعودية 2030 هي شريحة الشباب والطاقة الكامنة لديهم، واعتمادها في جزء كبير منها على جيل الشباب من المواطنين والمواطنات.
وفي نهاية اللقاء، تمنى سمو أمير منطقة الجوف للجميع التوفيق لخدمة الدين والقيادة والوطن.

»حقوق الإنسان" تناقش الخدمات المقدمة للمعاقين عبر 4 محاور

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616078

المدينة - الرياض
تنظم هيئة حقوق الإنسان اليوم بمدينة الرياض، ندوة عن «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» بالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة ومشاركة عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمختصين والمهتمين. وتأتي هذه الندوة الموسعة بمحاورها الأربعة بعد أن عقدت الهيئة ورشة عمل متخصصة جمعت فيها ممثلي ذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة وعدد من أسر المعاقين وخبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث وُقف على الوسائل التي يجب على الجهات الحكومية والأهلية توفيرها لذوي الإعاقة من أجل التمتع بحقوقهم التي الأنظمة المرعية في المملكة.
وتهدف الندوة إلى مناقشة نتائج الورشة والتعرف على خطط الجهات ذات العلاقة المستقبلية والتحديات التي تواجههم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة وتطوير الأنظمة بما يكفل رفع مستوى الخدمات وتوفير أعلى المعايير المطبقة عالميًا لرعاية المعاقين، وكذلك تعزيز ونشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة بما يتوافق مع المعايير الدولية، والتعريف بالجهود الوطنية في هذا المجال.
وستتناول الندوة عبر 4 محاور الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وواقع حقوقهم والخطط المستقبلية التي تقدمها الجهات المختصة في المجالات (الصحية والتعليمية والأمنية والعدلية والحق في التأهيل والتدريب والتوظيف)، وكذلك التحديات الحالية للأشخاص ذوي الإعاقة وآلية معالجتها وفق برامج وخطط التحول الوطني للجهات ذات العلاقة في ضوء رؤية المملكة 2030.

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة ماضية في تعزيزحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الأمم المتحدة: جهود مرموقة للمملكة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1739135

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمدالعيبان خلال افتتاحه ندوة "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" اليوم الأربعاء بالرياض، أن المملكة ماضية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات، انطلاقا من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيزوسمو ولي عهده الأمين صاحب السمول الملكي الأمير محمدبن سلمان بن عبدالعزيز - حفظهما الله -، مشيراً إلى أن الندوة التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة وبمشاركة عدداً من الوزارات والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بمراجعة الوضع الراهن وتقييم الجهود، وإبراز الجوانب الإيجابية،وتحديد مواطن القصور والخلل، والانتهاء إلى توصيات عملية من أجل الإسهام في تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية لهذه الحقوق.

وأكد العيبان على أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحظى باهتمام كبير من قيادة هذه البلاد - رعاها الله - لبلوغ أفضل المستويات في تعزيز وحماية حقوقهم، ومن الشواهد على هذه الاهتمام إقرار رؤية المملكة 2030 والتي تضمنت تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما اتخذت المملكة العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية في هذا الجانب ومن ذلك صدورنظام رعاية المعاقين الذي يمثل إطاراً قانونياً لحمايتهم، وإنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد اللائحة التنفيذية لنظام العمل وملحقاتها، وإنشاء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، بالإضافة إلى صدور نظام مكافحة التحرش.

من جهتها أكدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة السيدة ناتالي فوستيه، أن منظمة الأمم المتحدة تثمن للمملكة جهودها المرموقة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الشراكة مع أصحاب الحقوق والمصلحة العاملين في المجال نفسه، لتعزيز مشاركتهم في تحديد ما يواجههم منتحديات، مشيرة إلى أن الورشة التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان لمناقشة القضايا الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمناقشة القضايا الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والعمل والصحة والأمن والتأهيل وإعادة التأهيل تُعد من الممارسات المتميزة في تنفيذ وإعمال الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان في مختلف مراحل إعداد التقارير الوطنية، مشيرة إلى إن مصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري عام 2008م يعبر عن مدى اهتمام المملكة بتعزيز تلك الحقوق وفقاللمعايير الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال وبما يتفق مع المنظومة الوطنية.

من جهتها استعرضت السيدة ميسم وفيق تميم الممثل المقيم المساعد لبرنامج الأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيةحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، مشيرة إلى أن التقارير الوطنية التي تقدمها الدول أصبحت تُعد بالتشارك والتحاور مع كل أصحاب المصلحة من منظما تمجتمع مدني وأصحاب حقوق، مبينةً أن المملكة أحرزت تقدماً كبير في مجال أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للاتفاقية الدولية ومن ذلك مواصلة العمل على زيادة عدد الجمعيات والمراكز لتأهيل ذوي الإعاقة وتحسين الخدمات والرعاية المقدمة لهم.

واستعرضت وزارة الصحة خلال مشاركتها في الندوة الخدمات الصحية التي تقدمها لذوي الإعاقة عبر 284 مستشفى ومدينة طبية و2390 مركزاً للرعاية الأولية، بالإضافةإلى البرامج والتشريعات الخاصة بخدمتهم والتي يأتي في مقدمتها اعتماد برنامج كود البناء الذي يستهدف تهيئة مرافق الوزارة للتوافق مع احتياجات ذوي الإعاقة وفقاً للمعاييرالعالمية.
من جانبها أكدت وزارة التعليم أن سياسة التعليم في المملكة تهتم بفئة المعاقين وتضع مناهج خاصة تعليمية وثقافية وتدريبية متنوعة تتفق مع حالاتهم، وتوفر احتياجاتهم من المستلزمات التعليمية والأجهزة التعويضية المساعدة، حيث بلغ إجمالي عدد ذوي الإعاقة بين الطلاب والطالبات بما فيهم رياض الأطفال وتعليم الكبار 76514 طالب وطالبة تنوعت إعاقاتهم، مشيرة إلى أن هناك خطة مستقبلية للوزارة فيمايتعلق بخدمات ذوي الإعاقة في قطاع التعليم منها التوسع فيبرامج الدمج التربوي.
وفي ورقة عمل لوزارة العدل أكدت الوزارة أن المملكة تحمي حقوق الإنسان وتوليها كامل مسؤوليتها حيث نصت المادة (26) من النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، كما نصت المادة (27 (من النظام على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية "مشيراً إلى أنه قد صدرت الكثير من الأنظمة واللوائح التي منحت المعاقين حقوقهم.
من جهتها سلطت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الضوء على جهودها في خدمات ذوي الإعاقة من خلال ورقة عمل أكدت خلالها تقديم العديد من البرامج والخدمات منها مراكز تأهيل ذوي الإعاقة، وبرنامج توافق الذي يُعنى بتوظيفهم وبياناتهم، بالإضافة إلى ما تقوم به الوزارة تجاه هذه الفيئة من خلال مراكز التأهيل الاجتماعي ومراكز الرعاية النهارية، ومراكزالتأهيل المهني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الداخلية السعودية» تستنكر حملة التشكيك في غايات تطبيق «أبشر»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621955

الرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 17 فبراير 2019 / 00:24
استنكرت وزارة الداخلية السعودية ما وصفتها بـ «الحملة المغرضة» للتشكيك في غايات تطبيق «أبشر»، معربة عن رفضها تسييس الاستخدام النظامي للأدوات التقنية التي يستفيد منها سكان المملكة.
وقال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية في بيان صحافي أمس (السبت)، تعليقا على ما يتم تداوله حول استخدام التطبيق كأداة رقابية على النساء «إن الوزارة تستنكر الحملة المغرضة المنظمة التي تسعى للتشكيك في غايات تطبيق خدمة أبشر.»
وأضاف: «الغرض من توفير هذا التطبيق على الهواتف الذكية كان تسهيل وتيسير تقديم الخدمات التي توفرها الوزارة للمواطنين والمقيمين في المملكة»، لافتاً إلى أن المزاعم هدفها «محاولة تعطيل الاستفادة من أكثر من 160 خدمة إجرائية مختلفة يوفرها التطبيق لكافة شرائح المجتمع بالمملكة من مواطنين ومقيمين، بمن فيهم النساء وكبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة الذين تمثل الخدمات الحكومية الإلكترونية وسيلة أساسية ومباشرة لهم لتنفيذ الإجراءات الخاصة بهم بأي وقت ومن أي مكان.»
وأعرب عن رفض الوزارة القاطع لـ «المحاولات الرامية لتسييس الاستخدام النظامي للأدوات النظامية التي تمثل حقوقا مشروعة لمستخدمي الوسائل التي تتوفر عليها»، مؤكدا حرص الوزارة على حماية مصالح مستخدمي خدماتها من كل ما يترتب عليها من ضرر.
وفي أول تصريح بعد حملات لمنظمات وأعضاء في الكونغرس الأميركي ضد تطبيق «أبشر» قال المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي، لقناة العربية إن مزاعم غير مبررة يتم ترويجها حول التطبيق، مضيفاً إنه يسهل الكثير من الإجراءات للمواطنين والمقيمين.
وكرد فعل على مطالب أعضاء في الكونغرس، علق الرئيس التنفيذي لأبل تيم كوك، قائلا إنه سينظر في حقيقة هذه الادعاءات وسيرى ما إذا كان يستخدم التطبيق كأداة رقابية على النساء، وفقا لصفحة «أبل إنسايدر» الرسمية على «تويتر».

«التقاعد» توقف استقبال طلبات ضم إلى التأمينات ورقياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621910

لرياض – «الحياة» | منذ 7 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 16 فبراير 2019 / 19:44
تبدأ المؤسسة العامة للتقاعد في الأول من أذار (مارس) المقبل، استلام معاملات «ضم إلى التامينات» إلكترونياً، والاستغناء نهائياً عن المعاملات الورقية .ويأتي ذلك ضمن مساعي «التقاعد» الرامية لتحويل وأتمتة جميع خدماتها المقدمة للمشتركين، تيسيراً على عملائها، وضمان تقديم خدمات مميزة للمشتركين والمتقاعدين تنفيذاً لاستراتيجيتها 2022.

ويستفيد من خدمة «ضم إلى التأمينات» من كانت لديهم خدمات حكومية سابقة ويرغبون في ضمها إلى خدمتهم الحالية الخاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية.
وذكر مدير الإدارة العامة لشؤون المشتركين في المؤسسة عبدالله الباحوث، عدداً من المتطلبات الرئيسة التي ينبغي توفرها لدى صاحب الطلب والخدمة المراد ضمها، وهي أن يبدي المشترك رغبته بطلب ضم خدمته السابقة الخاضعة لنظام التقاعد إلى خدماته الحالية الخاضعة لنظام التأمينات قبل انتهاء خدمته الأخيرة، وألا يكون استلم من المؤسسة العامة للتقاعد تعويضاً (مبلغ الدفعة الواحدة) عن تلك الخدمة أو استحق معاش، وأن تكون المدة المطلوب ضمها أكثر من سنة وأن يكون عمره أقل من 59 عاماً.
وأشار الباحوث إلى أن هذه الخدمة تأتي ضمن مجموعة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها «التقاعد» عبر بوابتها الإلكترونية التي تتيح للمشترك والمتقاعد والمستفيد إنجاز معاملاتهم وخدماتهم إلكترونياً بكل سهولة ويسر.

«التنمية الاجتماعية»: تعديل اللائحة التنفيذية للضمان لتمكين وتأهيل المستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621907

الرياض – «الحياة» | منذ 9 ساعات في 17 فبراير 2019 - اخر تحديث في 17 فبراير 2019 / 10:29
أوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للضمان الاجتماعي المهندس ابراهيم المبارك، أن التعديلات المُقرة أخيراً على اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الاجتماعي، تتناسب مع التوجهات التنموية للوزارة، بتمكين وتأهيل المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.
وأضاف المبارك، أن «برامج التمكين التي جرى إقرارها ضمن التعديلات الأخيرة على اللائحة تعمل على مساعدة المستفيدين القادرين على العمل لتحويلهم إلى منتجين ومستقلين مادياً، من خلال التدريب والتأهيل واندماجهم في سوق العمل»، مشيراً إلى أن تلك البرامج ستوجه للفئة العمرية بين 18 و59 عاماً من مستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي الأساسيين أو التابعين القادرين على العمل واللائقين طبياً.
وبين أن اللائحة تجيز صرف معاش الضمان كاملاً للمستفيد الأساسي المُمكن، إذا كان راتبه ثلاثة آلاف ريال، وما زاد عن ذلك فيخضع لضوابط اللائحة حول الحد المانع التي تجيز استمرار الصرف له لمدة عام اعتباراً من تاريخ التحاقه في سوق العمل، كما تجيز الصرف للمرافق المُمكن للمدة نفسها.
ولفت إلى أن اللائحة تجيز صرف مساعدة مقطوعة للمستفيد الملتحق في سوق العمل، سواءً أكان أساسياً أو مرافقاً، وأيضاً تجيز للمستفيد المُمكن الحصول على سجل تجاري أو رخصة تجارية، مع استمرار صرف معاش الضمان الاجتماعي له لمدة ستة أشهر من بداية العمل في النشاط التجاري.

شوريون: ضعف الاستجابة للبلاغات أوجد ثغرة تستغل لتحريض المعنفات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621894

الرياض – نجود سجدي | منذ 15 ساعة في 16 فبراير 2019 - اخر تحديث في 16 فبراير 2019 / 16:11

يتوقع أن يصوت مجلس الشورى خلال جلساته الأسبوع الجاري، توصية موجهة إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تدعوها إلى تقييم أداء وفاعلية التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري وحماية المعنفات ومتابعتهن بناء على مؤشرات محددة.

وشملت مبررات التوصية المقدمة من عضوي المجلس الدكتورة إقبال درندري، والدكتورة نهاد الجشي، أن هناك تزايداً في عدد حالات الإيذاء والعنف الأسري في المملكة، وفي الشكاوى من ضعف الاستجابة للبلاغات بشكل سريع، أو قلة جدوى تدخل إدارة الحماية في رفع العنف عن المتضررين، خصوصاً المعنفات، أو حمايتهن وضعف المتابعة للحالات المبلغة عن عنف أسري.

وأشارت درندري والجشي إلى أن المعنفة قد ترجع إلى معنفها والذي قد يعاملها بشكل أكثر سوءاً؛ أو تحال إلى دور الرعاية التي لا تختلف كثيراً عن السجن، وبعضها يمارس أنواعاً من العنف. ودعتا إلى تقييم فاعلية آليات التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري، ومدى فاعلية الحماية المقدمة لهن، بطريقة موضوعية شاملة هي الطريقة الأفضل لتحديد المشكلات القائمة ومن ثم حلها- وتفاقم مشكلات الاستجابة بشكل فعال للبلاغات.

وعدت مقدمتا التوصية ضعف آليات الحماية من الأسباب التي تذرعت بها الفتيات المعنفات اللاتي هربن خارج المملكة، واستغلت بعض الجهات الخارجية هذه الثغرة لتحريض المعنفات على الهروب، ومن ثم استغلالهن للاساءة إلى سمعة المملكة، مطالبتان بمعالجة مشكلات الحماية وتطبيق التدخلات الوقائية والعلاجية المناسبة، إذ أنه ليس للوزارة جهود واضحة في الجوانب الوقائية والعلاجية للعنف.

وأشارت نتائج استطلاعات حديثة أجراها مركز الحوار الوطني إلى أن 46 في المئة من المشاركين في استطلاع أجراه المركز، رأوا أن العنف ضد المرأة السعودية «مُنتشر بدرجة متوسطة أو متزايدة»، ما يستوجب من الوزارة بذل جهد خاص لتقييم ومتابعة فاعلية آلياتها للحماية من العنف، والقيام بتدخلات الفعالة اللازمة.

ضبط 2626580 مخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود في مناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738106

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 1439 / 2 / هـ وحتى نهاية يوم الخميس 9 / 6 / 1440 هـ لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتي تمت في جميع مناطق المملكة عن النتائج التالية- :

أولاً : بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشتركة في جميع مناطق المملكة (2626580) مخالفاً، منهم (2046421)مخالفاً لنظام الإقامة، و(401804) مخالفين لنظام العمل، و(178355) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً: بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (44133) شخصاً، (51%) منهم يمنيو الجنسية، و(46%) إثيوبيو الجنسية، و(3%) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (1893) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً : بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (3382) شخصاً.

رابعاً : بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (1077) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (1047) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (30) سعودياً.

خامساً : بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (12040) وافداً مخالفاً، منهم (10386) رجُلاً، و (1654) امرأة.

سادساً : تم إيقاع العقوبات الفورية بحق (401123) مخالفاً، وإحالة (359541)مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (448128)مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (664931) مخالفاً.

العدل: أتعاب المحاماة من اختصاص المحكمة العامة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615485

المدينة - جدة
قالت وزارة العدل إن دعوى أتعاب المحاماة تنظر لدى المحكمة التي نظرت الدعوى الأصلية، وأشارت إلى أن محكمة التنفيذ لا تختص بذلك وإنما هو داخل في مشمول اختصاص المحكمة العامة. وأوضحت الوزارة أن المحاكم العامة أصدرت 90ألفًا و589 حكمًا خلال الأشهر الخمسة الماضية، حيث تصدرت المحكمة العامة بالرياض بأكثر من 16 ألف حكم تلتها محكمة جدة العامة بأكثر من 11 ألف حكم قضائي.

رضوان لـ المدينة :المادة 77 وراء التسريح.. والإجازات تعرقل توظيف النساء

أكد حاجة التنظيمات النقابية إلى أرضية صلبة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 13 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615472

قال نضال محمد رضوان الرئيس السابق للجنة التأسيسية للجان العمالية: إن بيئة العمل في القطاع الخاص غير جاذبة للسعوديين؛ بسبب ساعات العمل والرواتب، مشيرًا إلى أن المادة 77 من نظام العمل أدت إلى تسريح الكثير من العاملين دون سبب مشروع. وقال في حوار خاص للمدينة بمناسبة الإعلان مؤخرًا عن تشكيل اللجنة الوطنية للجان العمالية: إن التنظيمات النقابية في المملكة تحتاج إلى أرضية صلبة وممهدة، متوقعًا تطور هذا المجال في المملكة قريبًا لمواكبة الدول الأخرى. ولفت إلى عدم رغبة الكثيرين في توظيف النساء؛ نتيجة بعض الامتيازات الخاصة بهن، مثل إجازات الحمل والولادة وساعات الرضاعة، داعيًا إلى ضرورة تعديل نظام العمل، وإلغاء المواد السلبية الموجودة على حساب العمال المواطنين، والعمل على توفير وسائل للنقل العام في جميع المدن، ووضع حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وتعظيم دور تفتيش العمل؛ للحد من تجاوزات بعض أصحاب العمل، فإلى نص الحوار:

عرفت خلال مسيرتك العمالية بمطالباتك الكثيرة لإصلاح بئية العمل، من خلال تقليص ساعات العمل، وإقرار إجازة اليومين وإغلاق المحلات في التاسعة لاستقطاب الشباب للقطاع الخاص، فهل تحققت هذه المطالب؟

كنت ولا أزال أؤمن بأن العمل في القطاع الخاص هو الأفضل للشباب السعودي؛ ولهذا كنت أطالب دومًا بتطويره، وتقليص الفجوات بين القطاعين العام والخاص؛ كي نضمن الاستقرار والاستمرارية للجنسين في القطاع الخاص، وهو ما يؤدي الى تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، وتخفيض معدلات الاستقدام والتحويلات المالية للخارج، وزيادة دوران المال داخل السوق المحلية، ويضمن لصاحب العمل والعامل المواطن على حد سواء الاستمرارية والاستقرار في

علاقتهم العملية ويحقق مصالحهم. ولم يتحقق بعد الكثير في هذا الشأن، ولكني ما زلت متفائلًا بأن التطوير المتوازن قادم بما يحقق مصلحة العمال وأصحاب العمل.

تعديل النظام بالحوار والتشاور

كنت من أبرز المحذرين من توابع تعديلات نظام العمل، والذي أفرز المادتين 77 و78؛ ما أدى إلى ارتفاع البطالة، ورغم محاولات تعديلهما لكنهما أصبحا واقعًا لا يمكن تغييره، فمن تعتقدون يقف وراء ذلك؟

لا نستطيع أن نقول إن هاتين المادتين لا يمكن تغييرها؛ لأنهما كأي نظام أو قانون من صنع البشر، وتعديلهما يعتمد على تقييم الجهات المسؤولة كوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومجلس الشورى، بعد قياس نتائجهما وآثارهما على المجتمع والاقتصاد المحلي بشكل عام، والمواطن وأسرته بشكل خاص، وما زلت أعتقد أن التشاور والحوار بين أطراف الإنتاج هو الأساس الذي يجب أن يُستند إليه قبل إصدار أي تغيير أو تعديل في أنظمة العمل.

شاركت كخبير عمالي في العديد من الموتمرات العمالية الدولية، لماذا لا يوجد لدينا تنظيم نقابي للعمال يوازي صوت أصحاب العمل في الغرف التجارية ووزارة العمل ومجلس الشورى؟

التنظيمات النقابية تحتاج إلى أرضية ممهده وصلبة، والمسؤولون في المملكة كانت رؤيتهم في بدء إنشاء التنظيمات العمالية أن تكون في صورة لجان مُنتخبة داخل منشآت القطاع الخاص؛ تمهيدًا لتطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية، ويحقق مصالح المملكة وأبنائها. وكان هناك سابقًا لجنة تأسيسية لوضع الأطر القانونية والعملية والمالية، والتجهيز لإنشاء اتحاد للعمال يمثل الطبقة العاملة، وحاليًّا كما هو معروف توجد لجنة وطنية للجان العمالية أنشئت منذ أيام قليلة ماضية بقرار من وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وفي اعتقادي أن ما هو موجود في العديد من الدول سيتحقق في المملكة قريبًا وبالشكل والمحتوى اللذين يفوقان الكثير من الدول التي سبقتنا بسنين طويلة. أما ما يتعلق بصوت العمال في مجلس الشورى فأتمنى أن يكون هناك من الأعضاء من يمثلهم، بداية من الدورة القادمة للمجلس.

رسوم العمالة على الوافدين

كيف تقيم جهود وزارة العمل الأخيرة في مجال التوطين بمجال المبيعات؟ وهل تتفق مع رأي كثير من المراقبين بأن رسوم العمالة على الوافدين تُسهم في رفع التوظيف؟

وزارة العمل تعمل على مراجعة سياساتها بناء على متابعة نتائجها، والبرامج التي تتبناها كافة تهدف إلى زيادة فرص العمل لأبناء الوطن، ووجود نتائج لبعض هذه البرامج لم ترتقِ لمستوى التطلعات لا يعني إيقاف العمل الجاد والتطوير المستمر. وقد أظهرت نتائج الهيئة العامة للإحصاء انخفاض نسبة البطالة في الربع الثالث من العام ٢٠١٨ عن الأول، وهو نتاج مجموعة من العوامل وليس فقط لأحدها، وبالإمكان تحقيق نتائج أفضل وأسرع إن وجد التنسيق والتشاور المستمر مع ممثلي القطاع الخاص من أصحاب العمل والعمال. وأعتقد أن الشد على أيدي الوزارة ودعمها مع تقديم الاقتراحات والتوصيات من ذوي الخبرة والاختصاص، سيساعدهم على تحقيق الأهداف كافة التي نتطلع إليها جميعًا.

هل كان وزراء العمل الذين عاصرتهم خلال فترة عملك كرئيس للجان العمالية راضين عن توجهاتك المتعلقة بمنح حقوق أكثر للعاملين في القطاع الخاص، وخاصة الشباب السعودي أو العكس؟

تشرفت بالعمل مع بعض وزراء العمل بدءًا بالدكتور غازي القصيبي -رحمه الله -وانتهاء بالوزير السابق الدكتور على الغفيص. وكل له أسلوبه وطريقته في إدارة العمل، تعلمت منهم الكثير واتفقت واختلفت وجهات نظري معهم حول حقوق العاملين، وهو أمر طبيعي وصحي. غير أن أمرًا واحدًا جمعنا وهو الرغبة في خدمة الوطن والمواطنين. ونتمنى للوزير الحالي كل النجاح والتوفيق.

أسباب ارتفاع معدلات البطالة

ما أسباب ارتفاع بطالة النساء رغم الجهود الكبيرة المبذولة من الدولة لخفضها؟

الأسباب الرئيسة المسؤولة عن هذا الارتفاع هي قلة فرص العمل مقابل الطلب، وعدم مناسبة بعض الأعمال مع طبيعة المرأة، مثل العمل في المناجم والبحر وبعض الأعمال الميدانية، والأعمال في القطاعات العسكرية والأمنية إلا في نطاق محدود، ويضاف إلى ذلك عدم رغبة العديد من أصحاب العمل توظيف النساء؛ لوجود بعض الامتيازات الخاصة بهن، مثل إجازات الحمل والولادة وساعات الرضاعة، وتفضيلهم توظيف العمالة الوافدة على الوطنية. ولا شك أن وجود المادة 77 في نظام العمل تيسر لصاحب العمل تسريح العمالة الوطنية دون سبب مشروع؛ ما تَسَبَّب في فقدان العديد من الرجال والنساء لوظائفهم، وزيادة نسبة البطالة. كما أن هناك أسبابًا أخرى، منها محدودية فرص العمل في القطاع الحكومي، والعزوف عن العمل لأسباب عدّة، منها ضعف الأجور، وطول ساعات العمل في القطاع الخاص، وعدم توفر وسائل مواصلات عامة، وعدم توفر حضانات للأطفال في أماكن العمل إلا فيما ندر.

ولخفض نسبة البطالة لا بد من اتخاذ إجراءات عدّة، منها تعديل نظام العمل، وإلغاء المواد السلبية الموجودة على حساب

العمال المواطنين، والعمل على توفير وسائل للنقل العام في جميع المدن، ووضع حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وتعظيم دور تفتيش العمل؛ للحد من تجاوزات بعض أصحاب العمل على العمال، وخاصة النساء، والتشديد على توفير حضانات للأطفال في مقر العمل، وإيقاف الاستقدام لفترة معينة؛ لإيجاد فرص عمل خاصة للنساء.

«هدف" يعلن فئات المرحلة الثانية لدعم توظيف السعوديين قريباً

30 %في السنة الأولى للرواتب من 4 إلى 10 آلاف

المصدر: جريدة المدينة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615301

سعيدالزهراني-الطائف

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، أنه سيتم الإعلان قريبًا عن المرحلة الثانية من الفئات التي سيتم دعمها، من خلال برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، بعد أن كانت المرحلة الأولى مخصصة للمهن الهندسية والمحاسبين والمالية والتخصصات الطبية.

ويستهدف البرنامج المساهمة في خفض البطالة، وتحفيز القطاع الخاص في توظيف السعوديين، ويكون الدعم في البرنامج من خلال تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوظيف والتدريب أثناء العمل بمساهمة من الصندوق، تتمثل في تحمل نسبة من أجر الموظف والخدمات التدريبية حسب آلية البرنامج لدعم التدريب. ويقدم الصندوق دعمًا للتوظيف النوعي الموجه، يبدأ بنسبة دعم لراتب الموظف الذي يتم توظيفه وفق الضوابط المحددة أعلاه مقدارها (30 %) من الراتب للسنة الأولى، وتنخفض النسبة إلى (20 %) للسنة الثانية، ثم إلى (10 %) للسنة الثالثة. ويكون الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم (4.000) ريال، والحد الأعلى من الأجر (10.000) ريال. ويكون الدعم 70 % للتوظيف و30 % للتدريب.

شروط البرنامج

•أن يكون المرشح سعودي الجنسية.
•ألا يقل عمر المرشح عن 20 سنة ولا يزيد على 40 سنة.
•ألا يكون المرشح يعمل في القطاع الخاص أو الحكومي أو صاحب عمل.
•ألا يكون المرشح طالبًا منتظمًا في جهة تعليمية أو تدريبية.
•أن يتم تسجيل المرشح في نظام التأمينات الاجتماعية، على ألا يقل الراتب المسجل بالتأمينات عن الراتب المدعوم حسب آليات البرنامج.
•الحد الأدنى لأجر الموظف المدعوم هو 4000 ريال والحد الأعلى 10،000 ريال، ويستثنى من الحد الأعلى من تحقق له زيادة بالراتب بعد بدء الدعم، ب• أن يكون الموظف المدعوم من ضمن الفئات المستهدفة بالدعم
•يمكن للموظف المدعوم استكمال مدة الدعم في البرنامج نفسه
•يمكن لمن تم دعمه في أي من برامج دعم التدريب والتوظيف بالصندوق سابقًا الاستفادة من البرنامج، من خلال دعم التدريب 30 % فقط.
•أن تكون المهنة والمنشأة من ضمن المهن والقطاعات المشمولة بالدعم.
• أن يتم الإعلان عن الوظيفة حسب ما يقرره الصندوق من إجراءات

الشورى يصوت على آلية معالجة التجمد الوظيفي

يبحث تعديل نظام العمل لجذب المواطنين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة السبت 12 جماد ثاني 1440هـ - 16 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615170

جابر المالكي - الرياض

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والعشرين من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة التي يعقدها يوم الاثنين المقبل على عدد من توصيات اللجنة المختصة بشأن التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، ومن أبرزها مطالبة الوزارة بتضمين تقريرها القادم ما تم إنجازه مع الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بمكافحة البطالة، وتقييمًا لآلية معالجة التجمد الوظيفي.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان بشأن مشروع نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها.. وتطالب اللجنة بالموافقة على مشروع النظام المكون من33 مادة، الذي يهدف لتنظيم علاقة الملاك في إدارة شؤون العقار المشترك.

وتناقش الجلسة مقترح تعديل بعض مواد نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /51 وتاريخ 1426/8/23هـ المعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 5/6/1436هـ وتطالب اللجنة المعنية في توصيتها بالموافقة على تعديل المواد)الثانية، والخامسة والسبعين، والسابعة والسبعين) من نظام العمل.

ويهدف مقترح التعديل إلى تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية غير محددة المدة بين صاحب العمل والعامل، وتحفيز الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص بضمانات مجزية في حال إنهاء العقد لأسباب غير مشروعة، وإيجاد نوع من التوازن بين تعويض الموظف الذي أنهيت خدماته بعد سنوات من العمل وبين الموظف، الذي تم إنهاء خدماته خلال السنة الأولى من العقد.

نظام يتيح التوثيق خارج كتابات العدل

وخلال الجلسة العادية الثانية والعشرين الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير اللجنة المختصة بشأن مشروع نظام التوثيق، ويتكون من 57 مادة ويهدف إلى التقليل من تدفق الدعاوى والإنهاءات، كما يخفف العبء الكبير على المحاكم ويسهل عملية التوثيق وتيسيرها على المستفيدين، حيث سيكون بالإمكان مع إقرار مشروع النظام التوثيق خارج كتابات العدل وإنجاز أعمالهم في أي مكان من خلال زيارة أقرب موثق.

تطوير آليات «المراقبة» وبحث «التمييز ضد المرأة«

وخلال الجلسة العادية الثالثة والعشرين الأربعاء المقبل يطلع المجلس على وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة ويصوت على التوصيات، ومن أبرزها مطالبة الديوان بالعمل على تطوير علاقته مع الأجهزة المشمولة برقابته وسبل التواصل معها بما يساعد في رفع مستوى التعاون والتجاوب معه ومعالجة الملاحظات عليها وتطوير آليات المراقبة ومتابعة ما يتم من إجراءات حيال المخالفات التي يقوم بالكشف عنها.

يناقش المجلس بعد ذلك تقرير اللجنة بشأن تعديل الفقرة (1) من المادة (20) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، وتطالب اللجنة الهيئة بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بنمو حجم صادرات المملكة المترتبة على تجارة إعادة التصدير لتطويرها، واستغلال الإمكانات التي تتيحها التجارة الإلكترونية.

مناقشة تعديل نظام التأمينات الاجتماعية

وتناقش الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن إعادة موضوع إضافة النصوص المتعلقة بعقوبة التشهير أو تعديلها في بعض الأنظمة التي تختص وزارة التجارة والاستثمار بتطبيقها وتقرير اللجنة المالية بشأن مقترح تعديل الفقرة (1/ب) من

المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/33) وتاريخ 1421/9/3هـ.

إطلاق مبادرة لرعاية أبناء الشهداء

وخلال الجلسة يصوت المجلس على عدد من توصيات اللجنة المختصة بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومن أبرزها المطالبة بتوسيع مبادراتها لرعاية الأيتام لتشمل التأكيد على دمج الأيتام (ذكور وإناث) من ذوي الظروف الخاصة في جميع الأنشطة بما يمكنهم من الانخراط في المجتمع، وإطلاق مبادرة تستهدف أبناء الشهداء بالرعاية وتقديم الدعم لهم ومتابعتهم حتى يصلوا للتمكين والاعتماد على النفس.

وتناقش الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد بشأن تمديد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين بأعضائه الحاليين لحين الانتهاء من استكمال الإجراءات النظامية لتعديل النظام وإعادة تشكيل المجلس، وتقريرها بشأن مقترح تعديل نظام الوكالات التجارية.

60متدرباً على استخدام التكنولوجيا المساندة لدمج ٠أطفال الإعاقة«

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1706554/

»عكاظ» (القاهرة @okaz_online)

يعقد المجلس العربي للطفولة والتنمية اليوم (الأحد)، ورشة عمل إقليمية بعنوان «التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل العربي ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع»، بالتعاون مع إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، والمنظمة الكشفية العربية، والمنظمة الإسلامية للعلوم والتربية والثقافة «إيسسكو»، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وأوضح أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية الدكتور حسن البيلاوي، أن الورشة تأتي في إطار تواصل جهود المجلس العربي للطفولة والتنمية في التعامل مع قضايا الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال العديد من البرامج والمشاريع والمؤتمرات والدراسات وورش التدريب التي أسهم فيها شركاء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

وأشار إلى أن الورشة تهدف إلى توعية وتطوير معرفة ومهارات واتجاهات المعنيين بتعليم الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال استخدام التقنيات التكنولوجية المساندة لهم، ودعم قيامهم بأدوارهم في دمج هؤلاء الأطفال في التعليم والمجتمع، باستخدام التكنولوجيا المساندة التي تسمح لهم بالتعايش السلمي مع إعاقاتهم.

من جانبها، أفادت مقررة الورشة الدكتورة سهير عبدالفتاح، أن الورشة تستهدف 60 متدربا من المعلمين والعاملين في مؤسسات التعليم ومؤسسات رعاية الأطفال ذوي الإعاقة على المستوى العربي، لافتة إلى أن برنامج الورشة يتضمن محاضرات حول مفاهيم ومعارف التكنولوجيا المساندة ومجالات استخدامها، والتدريب العملي على نماذج من الأجهزة والبرامج التكنولوجية المساندة لذوي الإعاقات البصرية والسمعية والحركية والذهنية.

وزير الخدمة المدنية: لوائح الوظائف التعليمية والصحية ستصدر خلال 6 أسابيع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622054

الرياض - «الحياة | «منذ 4ساعات في 18 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 01:24
أكد وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان أن اللائحة التنفيذية للموارد البشرية، منحت الجهات الحكومية صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها المتصلة بالموارد البشرية باستقلالية.
وأشار الحمدان في بيان صحافي أمس (الأحد)، إلى أن اللائحة التنفيذية للموارد البشرية، تجسّد معالجةً للمشكلات التطبيقية القائمة، وتغييراً إيجابياً لمفهوم الوظيفة الحكومية، وتعزيزاً للتحول إلى المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية.
وقال إن لوائح الوظائف التعليمية والصحية في مراحلها النهائية، مبيناً أنها ستأتي تباعاً «خلال 6 أسابيع بالكثير.«
وحمل وزير الخدمة المدنية في لقاء مع قناة العربية وزارات سابقة مسؤولية تأخير إقرار اللائحة الهندسية التي مضى أكثر من 15 عاماً عليها، وقال: «أكاد أجزم أنها في طريقها للاعتماد.«
وأشار إلى أنّ مشروع تحديث اللائحة التنفيذية للموارد البشرية للموظفين الحكوميين الذين تزيد أعدادهم على 1.1 مليون موظف، استغرق قرابة عام تخلله عقدُ أكثر من 70 ورشة عمل بمشاركة ما يربو على 150 مشاركاً و17 جهةً حكوميةً، مع تحديد 3 دول للمقارنة الدولية وهي «أستراليا وكندا ودولة الإمارات العربية المتحدة.«
وأضاف: «خلال مراحل المشروع دُرست 28 وثيقة من الوثائق النظامية المشتملة على لوائح وقواعد وتنظيمات وضوابط، فيما تم دمج أحكام 17 لائحة في الموحدة الجديدة، فيما ركّزت المراجعات الرئيسة على مراجعة تحديات الجهات الحكومية مع اللوائح، ومقترحاتها لمعالجة التحديات، والمراجعة مع الفرق المختصة من وزارة الخدمة المدنية، وممارسي الموارد البشرية في الجهات الحكومية الأخرى، ومختصي لوائح الموارد البشرية بالقطاع شبه الحكومي والخاص، والمراجعة للتجارب الدولية، والمراجعة القانونية الخاصة للوائح الجديدة.«
واعتبر الحمدان اللائحة التنفيذية الجديدة التي ستكون نافذة بعد ثلاثة أشهر تحولاً جوهرياً في بيئة القطاع الحكومي؛ «حيث جعلت من تطوير العمل الحكومي وتأهيل الكادر الوظيفي والارتقاء بجودة الأداء هدفاً لها، ويسّرت تمكين الجهات الحكومية من التوظيف وفقاً لحاجاتها، وأكّدت التزام الجهة الحكومية بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية ومحفزة، وعزّزت مبدأ الثقافة الإيجابية في العمل، ومبادئ التطوير والتدريب المستمر، كما أجازت بقرار من الوزير المختص تطبيق الدوام المرن بما يتماشى مع متطلبات العمل في الجهة الحكومية.«
ولفت إلى أن اللائحة الجديدة تنص على أن تضع إدارة الموارد البشرية في الجهة الحكومية خطة لاحتياجاتها المستقبلية من الموارد البشرية اللازمة؛ لتنفيذ استراتيجياتها والمهمات والأدوار المتعلقة بها، طبقاً للإطار التنظيمي الذي تصدره وزارة الخدمة المدنية.
إلى ذلك، أكدت وزارة الخدمة المدنية أن منصتها «جدارة» تخضع لعمليات تطوير، نافية ما تردد عن إلغائها، وذلك رداً على إشاعات أشارت إلى ذلك، في أعقاب فشل كثير من المتصفحين في الولوج إلى المنصة.
وقال المدير العام للاتصال المؤسَّسي المتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية سلطان الظاهر، في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «لا صحة لما يتم تداوله بأن وزارة الخدمة المدنية ستُلغي منصة جدارة، بل تعمل الوزارة على تطويرها لتمكين الجهات الحكومية من تنفيذ إجراءات التوظيف الخاصة بها من خلال المنصة وبشكل مباشر.«

المقام السامي يوافق على توصيات لـ «مكافحة التستر»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622056

الرياض - «الحياة | «منذ 4ساعات في 18 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 01:26
وافق المقام السامي في السعودية أمس (الأحد)، على تنفيذ توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري والتي تهدف لمعالجة التستر في كافة القطاعات وتطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة به، وتحفيز التجارة الإلكترونية واستخدام الحلول التقنية.

وتهدف التوصيات لتنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال وتعزيز النمو في القطاع الخاص وتوليد وظائف جاذبة للسعوديين وتشجيعهم للاستثمار وإيجاد حلول لمشكلة تملك الأجانب بشكل غير نظامي في القطاع الخاص.

وتضمنت توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري 16 مبادرة أهمها الموافقة على قيام وزارة التجارة والاستثمار بمراجعة نظام مكافحة التستر، واقتراح التعديلات اللازمة حياله خلال مدة لا تتجاوز90 يوماً من صدور التوجيه، وإصدار نظام الامتياز التجاري وتحفيز استخدام الحلول التقنية.

وتضمن القرار قيام كل جهة بمهامها بالتعاون والتكامل مع الجهات الأخرى، إذ تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطوير الحلول التمويلية في الجهات الحكومية والخاصة، لتمكين السعوديين من دخول القطاعات التي يتحكم فيها غير السعوديين.

وتقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدرس توطين الأنشطة التي يغلب عليها التستر التجاري، وفتح برامج التدريب على تجارة التجزئة، وتغطية ودعم نفقات البرامج التدريبية، وتتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية تطوير ورفع مواصفات منافذ البيع.

وأوصى البرنامج بأن تدرس الهيئة العامة للاستثمار كافة السبل الممكنة لتشجيع الاستثمار لغير السعوديين، فيما تلزم الهيئة العامة للزكاة والدخل المتاجر ومنافذ البيع بحفظ وإصدار الفواتير الإلكترونية، في حين تراقب مؤسسة النقد العربي السعودي مصادر الأموال لضبط التعاملات المالية كافة ورصد أي اشتباهات أو حركة ناتجة عن تستر أو غسل أموال بالتعاون مع الجهات المعنية.

وسيسعى بنك التنمية الاجتماعية بحسب التوصيات إلى أن يوجد برنامجاً تمويلياً للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كما توجد المؤسسة العامة للتدريب التقني فرص تدريبية لتجار التجزئة.

يهدف البرنامج إلى إيجاد حلول جذرية للتستر التجاري من خلال توحيد الجهود، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتعزيز التوعية، وتشترك فيه 10 جهات حكومية هي: وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للزكاة والدخل، مؤسسة النقد العربي السعودي، بنك التنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وسيكون البرنامج ذراعاً ممكنة للمواطنين للتملك وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية؛ ويعمل على تهيئة الظروف المناسبة مع تقديم الدعم والمساندة وإتاحة برامج التمويل المختلفة.

كما يلزم البرنامج المنشآت بتطبيق الحلول التقنية مما يسهم في تنظيم التعاملات المالية، ويحد من خروج الأموال بطرق تضر بالاقتصاد الوطني.

31مؤشراً لـ "العمل" تتصدرها 3 ملايين وظيفة للسعوديين لتحقيق مبادرات التحول الوطني 2020

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615699

سعد آل منيع - جدة

وضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 31 مؤشر أداء لتحقيق مبادرات التحول الوطني والمستهدف تحقيقها بحلول العام 2020 وتشمل قطاع الأعمال وقطاع التنمية الاجتماعية والجهات غير الربحية، ويتصدر المؤشرات توفير 3 ملايين وظيفة للسعوديين بالقطاع الخاص، ورفع نسبة السعوديات من إجمالي القوى العاملة إلى 28%.

وطرحت الوزارة عددًا من المبادرات لتحقيق التحول الوطني منها: الثقافة العمالية، برنامج حماية الأجور، توفير، خدمات رعاية الأطفال بأسعار مناسبة للنساء العاملات (المرحلة الأولى)، ابتكار حزم ونماذج استثمارية ذات أثر اجتماعي تنفذ من خلال كيان غير ربحي، وضع استراتيجية وطنية لذوي الإعاقة، وضع استراتيجية وبرامج وقائية تعمل على الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية أو الحيثيات الاجتماعية، وضع استراتيجية لاحتضان الأيتام من ذوي الظروف الخاصة، حوكمة شروط الأهلية والاستحقاق لبرنامج المعاش الضماني عبر الرقمنة والربط مع الجهات الأخرى، تطوير مشاريع إنتاجية للأسر الضمانية القادرة على العمل، تطوير حزمة متكاملة من الخدمات لتغطي احتياجات الضحايا والمعتدين أثناء وبعد العنف الأسري، تطوير آليات الاستقدام للاعتماد على السوق المحلي، تخفيض الفرق بين تكلفة السعوديين والوافدين، تشجيع العمل عن بعد والعمل من المنزل، وتأسيس المجالس الوطنية القطاعية.

«الشورى" يطالب بـ30 ٪ من وظائف القانون والمحاسبة للمرأة دراسة ضوابط استقطاب الوكلاء بما يضمن الشفافية والعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615698

جابر المالكي - الرياض

أوصت لجنة الإدارة في مجلس الشورى بطرح الوظائف القانونية والمحاسبية وغيرها من الوظائف، التي تجد إقبالًا كبيرًا من الحاصلات على شهادة جامعية لـ«المفاضلة» على العنصرين الرجالي والنسائي، مع مراعاة أن لا تقل النسبة المخصصة للمرأة في تلك الوظائف الكائن مقرها في المدن الرئيسة عن 30.%

وذكرت اللجنة أن نظام الخدمة المدنية ليس به ما يفرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب وشغل الوظائف، إلا أن تمكين المرأة في الخدمة المدنية، وتعزيز دورها القيادي من أهم المبادرات التي تعمل عليها الوزارة، وينضوي تحتها

مشروعات من ضمنها استثمار المواهب القيادية النسائية، وتحقيق التوازن بين الجنسين في المجموعات الوظيفية العامة، بما في ذلك تحديد نماذج للأعمال التي يمكن أن تتفوق المرأة في تنفيذها وإدارتها ومشروع العمل عن بعد؛ بهدف توسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها، من خلال وضع استراتيجية تشريعية للعمل عن بُعد.

وقد بلغت نسبة الموظفات السعوديات في السلالم المشمولة بالتقاعد المدني 42 % من إجمالي الموظفين، إضافةً إلى أن الجهات الحكومية لديها خاصية التمكين ولها كامل الصلاحيات للتوظيف حسب الاحتياج، كما أن الإعلانات الوظيفية التي تتم عن طريق وزارة الخدمة أو الجهات الممكنة شملت وظائف قانونية ومحاسبية.

وعلمت «المدنية» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى، أن لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس ستقدم 10 توصيات على تقرير وزارة الخدمة المدنية، والذي سيتم التصويت عليه في جلسة مقبلة، وطالبت الوزارة بتضمين تقريرها المقبل ما تم إنجازه في مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في وزارة الخدمة المدنية ضمن مشروعيها؛ «تحقيق التوازن بين الجنسين»، و»تمكين القيادات النسائية»، خاصةً في المناصب القيادية العليا التي طرحتها ضمن برنامجها للتحول الوطني.

كما طالبت اللجنة بإجراء دراسة شاملة لضوابط استقطاب الكفاءات المميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والوكلاء المساعدين وشروطها ومزاياها، والإعلان عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة، وطالبت التوصيات الوزارة بالتحقق من التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالدليل الإرشادي؛ لتهيئة الموظفين الجدد للعمل والذي أصدرته الوزارة.

ومن التوصيات الإضافية التي ستقدم ويترك للمجلس كلمة الفصل فيها بقبولها أو رفضها، توصية «تبني مبادرة دعم المرأة العاملة بإنشاء حضانات في الجهات الحكومية أسوة بمبادرة (قرة) في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.«

9مبررات لإنشاء حضانات لأبناء الموظفات

تحسن مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية.
انخفاض معدل الغياب والإجازات في الجهة الحكومية.
تعزيز مفهوم الولاء والانتماء لمؤسسة العمل.
الإبقاء على الكوادر الوطنية العاملة أطول فترة ممكنة.
تشجيع الأمهات الموظفات على الرضاعة الطبيعية.
الحفاظ على حق الطفل في نيل قسط وافر الرضاعة.
تعزيز العلاقة الوجدانية بين الأم وطفلها.
التوعية بأهمية الحضانة في بناء شخصية الطفل.
ودعم الدور المحوري للأسرة في التماسك الاجتماعي.

استثناءات للسجناء في إجراءات القبول بالجامعات

أمير الرياض شهد توقيع مذكرة تفاهم بين "السجون" وجامعة شقراء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615559

واس - الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه اليوم، معالي مدير جامعة شقراء الدكتور عوض بن خزيم الأسمري، ومدير عام المديرية العامة للسجون اللواء محمد بن علي الأسمري .واستمع

سموه إلى شرح عن مجالات التعاون بين الجهتين في عدد من محافظات المنطقة وسبل تعزيز التعليم والتدريب بين مستفيديهم. كما شهد سمو أمير منطقة الرياض توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة شقراء والمديرية العامة للسجون، التي تهدف إلى تذليل الصعوبات أمام النزلاء والتعامل معهم بشكلٍ استثنائي فيما يخص إجراءات القبول، من باب التحفيز لهم للالتحاق بالبرامج الدراسية الجامعية وذلك وعياً من الجهتين لأهمية التعليم في إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم. وتشمل مذكرة التفاهم جميع السجون الواقعة في نطاق الجامعة الجغرافي وتقدم على ضوئها الجامعة للنزلاء برامج البكالوريوس في تخصصات متنوعة وكذلك الدبلوم والدورات التدريبية والبرامج التعليمية الصيفية. وثمن الأمير فيصل بن بندر هذا التعاون المشترك والجهود المبذولة من قبل الجهتين لتحقيق المنفعة العامة والخاصة للمستفيدين.

البرنامج الوطني لمكافحة التستر يطلق أطول "هاشتاق" للتوعية بأضرار التستر

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://sabq.org/2LCpFW

عبدالله البرقاوي - الرياض

أطلق البرنامج الوطني لمكافحة التستر الذي تشترك فيه 10 جهات حكومية الهاشتاق التوعوي الأطول للتوعية والتحذير من الآثار السلبية للتستر التجاري على اقتصاد السعودية، وشهد تفاعل الجهات كافة المعنية بمكافحة التستر، التي باتت تعمل ضمن منظومة واحدة للقضاء على ممارسات التستر في السوق السعودية؛ إذ يُعد أحد أهم أسباب انتشار الغش والتقليد والبطالة وتهريب الأموال للخارج.

وجاءت فكرة الهاشتاق الذي تفاعلت معه الجهات الحكومية ذات العلاقة عبر حساباتها في تويتر من أن التستر جريمة خفية، وأراد البرنامج التوعية بأضراره ومخاطره من خلال الهاشتاق الطويل، وغير المتستر، محذرًا من بيئة التستر التي تعتبر بيئة خصبة للغش التجاري، ومن أسباب تدني مستوى السلع، كما يعطل توافر الفرص الوظيفية والاستثمارية للشباب، فضلاً عن كونه مدمِّرًا لاقتصاد السعودية بسبب الأموال الطائلة التي تختفي دون الاستفادة منها.

وشاركت وزارة التجارة والاستثمار بتغريدة في الهاشتاق، جاء فيها "لتحقيق منافسة تجارية عادلة، وإيقاف الغش التجاري وتدني جودة السلع."

كما علقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: "في سبيل توفير فرص العمل المناسبة للسعوديين".. وشاركت المؤسسة العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني بتغريدة: "تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وفقًا لأعلى المعايير من أولوياتنا لدفع عجلة التنمية، ويأتي تحقيقًا لـ#رؤية_السعودية_2030."

وتبعتها باقي الجهات الأخرى بتغريدات مماثلة، تحذر من مخاطر التستر، وترفع من مستوى الوعي بآثاره وأضراره السلبية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تفاعُل العديد من الكتّاب والمختصين في الشأن الاقتصادي على مواقع التواصل الاجتماعي.

الجدير بالذكر أن البرنامج الوطني لمكافحة التستر الذي صدرت موافقة المقام السامي على توصياته يهدف إلى إيجاد حلول جذرية للتستر التجاري من خلال توحيد الجهود، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتعزيز التوعية.

وتشترك في البرنامج 10 جهات حكومية، هي: وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للزكاة والدخل، مؤسسة النقد العربي السعودي، بنك التنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ومن المقرر أن يكون البرنامج ذراعًا ممكِّنة للمواطنين للتملك وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية، ويعمل على تهيئة الظروف المناسبة مع تقديم الدعم والمساندة، وإتاحة برامج التمويل المختلفة، كما يلزم

المنشآت بتطبيق الحلول التقنية؛ وهو ما يسهم في تنظيم التعاملات المالية، ويحد من خروج الأموال بطرق تضر بالاقتصاد الوطني.

المجلس يطالب الوزارة بمعلومات كاملة عن وظائف العقود

«شورويون»: نظام الخدمة المدنية يفرق بين الجنسيين على أرض الواقع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622096

الرياض – نجود سجدي |منذ 6ساعات في 19 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 19:21
أنقذ تصويت أعضاء مجلس الشورى اليوم (الإثنين) توصيتين رفضت لجنة الإدارة والموارد البشرية في المجلس تبنيهما، تطالب وزارة الخدمة المدنية بتبني تحقيق التوازن بين الجنسين وظيفياً، وتمكين القيادات النسائية في المناصب القيادية، لكن ثلاثة أصوات أحبط توصية أخرى بتبني مبادرة دعم المرأة العاملة، عبر إنشاء حضانات في الجهات الحكومية أسوة بمبادرة «قرة» في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
وبررت اللجنة رفضها التوصية الأخيرة، التي كانت تقدمت بها مقدمة عضو المجلس لينا المعينا، لكونها متحققة استناداً على أنها من اختصاص وزارة التعليم ما يتعلق بشؤون الحضانات في المملكة للفئة العمرية من شهر إلى ثلاث سنوات، أما بالنسبة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومبادرة «قرة»، فإنما تشمل القطاع الخاص فقط، وهي مفعلة للمنشأة التي يزيد عدد موظفاتها عن 50.
وقالت المعينا في مداخلة، إنها تتفق مع اللجنة بأن وزارة التعليم قد تكون من اختصاصها الإنشاء والإشراف على الحضانات، ولكن ليس من اختصاصها أن تجبر الجهات الحكومية على إنشاء الحضانات، لافتة إلى «حلقة مفقودة بين وزارة الخدمة المدنية، باعتبارها جهة مسؤولة عن شؤون الموظفين ووزارة التعليم باعتبارها جهة إنشائية إشرافية.«
وأضافت أن «المرأة السعودية المعيلة تمثل 28 في المئة من المجتمع السعودي، ونهضت كثير من الأسر في المجتمع اقتصادياً عندما تقاسم الرجل والمرأة إعالة الاسرة، واشتركا في شراء أو تأجير منزل، وفي دراسة الأبناء وكلف الحياة اليومية.«
ورأت أن وجود الحضانات في الجهات الحكومية في مداخل مستقلة أو أحياء قريبة من المنشأة «ترجمة لرؤية المملكة 2030، في تمكين المرأة العاملة باعتبارها شريكاً أساسياً في التنمية، وصحياً وجود هذه الحضانات سيشجع المرأة العاملة على الرضاعة الطبيعية والحفاظ على حق الطفل في نيل هذا الغذاء الطبيعي، والذي يعزز العلاقة الوجدانية بين الأم وطفلها.«
ونوهت بأنه «في حال لم نوجد الحضانات والحلول لهؤلاء العاملات؛ فالنتيجة احتمال ترك الأطفال مع العاملات المنزليات، ونسمع بين الحين والآخر الكثير من التجاوزات التي وصلت لجرائم القتل.«
وقالت المعينا لـ«الحياة»: «أنا سعيدة جداً بموافقة الغالبية على التوصية، وإن لم تصل إلىً الأصوات المرجوة (76)، ونالت 73 صوتاً، وسأقدمها لوزارة التعليم كما وجهت لجنة الإدارة والموارد البشرية، ومع ذلك استبشرت بتبني المجلس تمكين مشروعي تحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين القيادات النسائية في المناصب القيادية.«
إلى ذلك، تقدم كل من الدكتور صالح الخثلان، والدكتور إيوب الجربوع، والدكتور صالح الشهيب، بتوصية إضافية نالت تأييد 76 صوتاً، تطالب وزارة الخدمة المدنية بمعلومات في تقاريرها المقبلة عن وظائف العقود، على أن تشمل: أعدادها وفئاتها وتصنيفها ومسمياتها ومستواها، وتحديد ما إذا كانت وظائف هيكلية أو غير هيكلية، وتحديد كيفية شغل هذه الوظائف وشروط شغلها والمعايير الواجب توافرها للترشيح عليها.
وطالبوا بأن تشمل المعلومات: الكلفة الإجمالية لهذه الوظائف، ومعايير تحديد المقابل المالي لكل وظيفة، مؤكدين أن

تتضمن المعلومات تحديد مدى جدوى هذا النوع من الوظائف وأثرها في ظل منظومة الوظيفة العامة.
فيما لم أحبط تصويت الأعضاء توصية قدمتها الدكتورة عالية الدهلوي وزميلها الدكتور فيصل آل فاضل، بطرح الوظائف القانونية والمحاسبية وغيرها، التي تجد إقبالاً كبيراً من الحاصلات على شهادة جامعية لـ«المفاضلة» على العنصرين الرجالي والنسائي، مع مراعاة ألا تقل النسبة المخصصة للمرأة في تلك الوظائف الكائن مقرها في المدن الرئيسة عن 30 في المئة.
وقال آل فاضل إن «نظام الخدمة المدنية لم يفرق بين المرأة والرجل في النظام، لكن يفرق في الواقع الإداراة القانونية، وأقرب مثال هنا في مجلس الشورى إدارة المستشارين القانونين لا يوجد امرأة في القسم، ومايزال القطاع الحكومي متردداً في هذا الجانب.«
بدورها، قال الدهلوي، إن «التخصصات التي ذكرت في التوصية، خصوصاً القانونية، هي تخصصات حديثة نوعا ما على المجتمع السعودي للسيدات، وعلى مدى السنوات الماضية وجدت إقبالاً كبيراً من النساء، وقد تخرج أعداد كبيرة من الطالبات، وعلى رغم ذلك فانها تواجه معوقات مجتمعية، وغالباً فإن الكثير من هذه المعوقات التي كانت تتحجج بها جهات التوظيف تم إزالتها من القيادة، إلا أنه مايزال الكثير من المتخصصات لا يجدن فرص عمل في القطاع الحكومي، وغالباً ما يعملن في القطاع الخاص، أو يقمن بأعمال بعيدة تماماً عن مجال التخصص، وذلك لا يتفق مع رؤية المملكة في دعم عمل المراة ومشاركتها.«
وسألت: «إذا لم تدعم الجهات الحكومية هذا التوجه من خلال تحقيق التوازن بين الجنسين، واتخاذ الإجراءات الواضحة والصريحة للوصول إلى هذا التوازن؛ فكيف يتحقق ذلك؟.«
وفي المقابل، ردت اللجنة بأن »نظام الخدمة المدنية ليس به ما يفرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب وشغل الوظائف، إلا أن تمكين المرأة في الخدمة المدنية، وتعزيز دورها القيادي من أهم المبادرات التي تعمل عليها الوزارة، وينضوي تحتها مشاريع من ضمنها استثمار المواهب القيادية النسائية، وتحقيق التوازن بين الجنسين في المجموعات الوظيفية العامة، بما في ذلك تحديد نماذج للأعمال التي يمكن أن تتفوق المرأة في تنفيذها وإدارتها، ومشروع العمل من بعد؛ بهدف توسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها، من خلال وضع استراتيجية تشريعية للعمل عن بُعد.«
شوري: «التعليم» تخالف النظام بعدم تسجيل موظفي «محو الأمية» في «التأمينات«
طالب مجلس الشورى في جلستة أمس (الإثنين)، وزارة الخدمة المدنية بالعمل على تنفيذ الأمر السامي الذي قضى بتكليف الوزارة بتوحيد سلم رواتب الموظفين في جميع الوزارات، والهيئات الحكومية والرفع للمقام السامي، إضافة إلى دراسة احتساب سنوات خدمة المعلمين والمعلمات المثبتين على وظائف رسمية؛ الذي سبق لهم العمل على بند «محو الأمية» والبديلات ولغرض التقاعد، بالتنسيق مع الجهات المعنية.
وطالب المجلس، بإجراء دراسة شاملة حول ضوابط استقطاب الكفاءات المتميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والوكلاء المساعدين من حيث شروطها ومزاياها والإعلام عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة.
بدوره، قال العضو الدكتور عبدالله البلوي، إن «وزارة التعليم خالفت النظام بعدم تسجيل موظفي عقود محو الأمية في التأمينات الاجتماعية، حتى أنه في سبيل احتساب الخدمة لغرض التقاعد؛ فإن الغالبية مستعدون لتسديد الرسوم عن السنوات السابقة، فقد كبرن في السن ومن حقهن الحصول على راتب تقاعد جيد.«
وذكر البلوي أن هذه التوصية «تعالج مشاكل متراكمة مثل تلك الخاصة بالبند 105، الذي سبق أن طالب مجلس الشورى، وزارة الخدمة المدنية بالإسراع في احتساب سنوات الخدمة على هذا البند ممن تم تثبيتهم على وظائف رسمية من المعلمين والمعلمات، ولكن لا شيء تم حتى الآن»، مضيفاً أن «عقود محو الأمية وضعت للحاجة، وخدم معظم المعلمات عشرات السنين في مجال عملهن الذي توظفن عليه، فما السبب ألا تضاف تلك الخدمة للمعلمات لغرض التقاعد؟«
من جهته، قال الدكتور عبدالله الحربي: «يتجاوز عدد من عمل على بند محو الأمية 10 آلاف، والبدلاء فاقوا 20 ألفاً»، مضيفاً أن «المدارس الأهلية احتسبت لموظفيها المماثلين في الخدمة، وسجلتهم في نظام التأمينات الاجتماعية، لذا من العدل أن تكون هناك مساواة.«
وعلق على تمكين المراة بأن «1.5 في المئة ممن يشغلن مناصب قيادية في القطاع الحكومي ضعيفة جداً، مع الإمكانات المتميزة للمرأة في أداء عملها، إضافة إلى أن الوزارة نفسها أعلنت ضمن برامجها للتحول 2020، عن مشروعين لتمكين القيادات النسائية ولتحقيق التوازن بين الجنسين، ولم يقدم التقرير ما تم إنجازه في هذا الجانب.«

غالبيتها سوء استعمال إداري بـ28.9٪.. وقضايا المال العام 17.6%

«نزاهة»: الحملة على الفساد ترفع البلاغات 50٪ خلال 2018

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622072

الرياض – «الحياة | «منذ 15ساعة في 18 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 14:35
أسفرت الحملة على الفساد المالي والإداري التي شنتها المملكة عن ارتفاع البلاغات الواردة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)نزاهة)، خلال العام الماضي 2018، إلى 15.591 بلاغاً، بنسبة ارتفاع 50 في المئة، مقارنة في 2017، التي استقبلت فيها «نزاهة» 10.402 بلاغ، وفقاً لاحصاءات أصدرتها الهيئة اليوم (الأثنين.(
وتجاوزت البلاغات المشمولة باختصاصات «نزاهة» 46 في المئة، بواقع 7421 بلاغاً، وتصدرت قضايا الفساد المالي والإداري البلاغات بـ74.3 في المئة؛ واستحوذت البلاغات الواردة عن سوء الاستعمال الإداري على غالبية الحالات بـ28.9 في المئة، فيما جاءت قضايا اختلاس أو تبديد أو التفريط في المال العام ثانياً بنسبة تصل إلى 17.6 في المئة، وقضايا استغلال نفوذ الوظيفة بـ15.9 في المئة .وبلغت نسبة طلبات الحماية من المبلغين 0.4 في المئة.
واستكملت »نزاهة» بحث 59 في المئة من تلك البلاغات، وأحالت 4.4 في المئة إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وتلقت رئاسة أمن الدولة 3.37 في المئة، وفي البلاغات التي لا تدخل في اختصاصاتها أحالت «نزاهة» 10 في المئة منها بعد دراستها إلى الجهات المختصة.
وتصدر تطبيق »نزاهة» على الأجهزة الذكية باعتباره أكثر وسيلة لتلقي تلك البلاغات بنسبة 29في المئة، ثم موقع الهيئة الإلكتروني بـ23.6 في المئة، والحضور الشخصي بـ19.2 في المئة، فيما جاءت البرقية الهاتفية أقل الوسائل بـ1.5 في المئة.
وقالت »نزاهة» إن إعلانها عن هذه الإحصاءات يأتي «انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية الذي أكدت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيمها، و«رؤية المملكة 2030»، داعية المواطنين والمقيمين إلى التعاون معها، والإبلاغ عن أي شبهة فساد، من خلال القنوات التي وفرتها الهيئة لاستقبال البلاغات، وهي «خدمة البلاغات» في الموقع الإلكتروني للهيئة، أو من طريق تطبيق «نزاهة»، أو فاكس الهيئة رقم 0112645555، أو البريد، أو البرقية، أو بالحضور الشخصي لمقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض أو الفروع في مناطق المملكة، ويمكن تلقي الاستفسارات عبر الهاتف المجاني للهيئة 19991.
وشكرت «نزاهة» كل من يتعاون معها من المواطنين والمقيمين في الإبلاغ عن أي شبهة فساد، ووسائل الإعلام، والجهات التي تتعاون معها لتحقيق أهداف الهيئة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى أشكاله وصوره لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

آل معينا: المرأة المعيلة تمثل 28٪ من المجتمع وواجب الشورى دعمها

ثلاثة أصوات تحول دون إنشاء حضانات للأطفال في الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738671

الرياض - عبدالسلام البلوي

حالت ثلاثة أصوات دون فوز توصية عضو الشورى لينه خالد آل معينا والتي طالبت وزارة الخدمة بتبني مبادرة دعم المرأة العاملة بإنشاء حضانات في الجهات الحكومية أسوة بمبادرة (قرة) في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وبينت لجنة الإدارة بجلسة الشورى التي عقدت اليوم الاثنين بأن التوصية متحققة بصدر قرار لمجلس الوزراء في ربع الثاني عام1437 الذي يؤكد على اختصاص وزارة التعليم بكل ما يتعلق بشؤون رياض الأطفال في المملكة للفئة العمرية من ثلاث إلى ست سنوات، ويشمل ذلك إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط ومتابعته والإشراف عليه، كما تختص الوزارة بكل ما يتعلق بشؤون حضانات الفئة من شهر إلى ثلاث سنوات، ونص قرار مجلس الوزراء أن على الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات بمجال رياض الأطفال والحضانات دون موافقة وزارة التعليم مراجعة الوزارة لتصحيح أوضاعها.

من جهتها أبدت عضو الشورى آل معينا وجهة نظرها بشأن عدم قبول اللجنة لتوصيتها وقالت "مطالبتي أن تقوم الخدمة المدنية بإنشاء حضانات في الجهات الحكومية" وأضافت: رفضت اللجنة التوصية بوصفها متحققة استناداً على أنها من اختصاص وزارة التعليم ما يتعلق بشؤون الحضانات في المملكة للفئة العمرية من شهر الى 3 سنوات – أما بالنسبة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومبادرة قرة فإنما تشمل القطاع الخاص فقط وهي مفعلة للمنشأة التي يزيد عدد موظفاتها عن خمسين موظفة.

وأضافت آل معينا : ومع أنني اتفق مع اللجنة بأن وزارة التعليم قد تكون من اختصاصها الإنشاء والإشراف على الحضانات ولكن ليس من اختصاصها أن تجبر هذه الجهات الحكومية أن تنشأ الحضانات , لذلك أرى أن هناك حلقة مفقودة ما بين وزارة الخدمة المدنية كجهة مسؤولة عن شؤون الموظفين و وزارة التعليم كجهة إنشائية إشرافيه، وقالت" يجب أن نضع بأعيننا أن المرأة السعودية المعيلة تمثل 28% من المجتمع السعودي حسب احصائية حساب المواطن" وتابعت: فليس لكل العاملات أسر داعمة اقتصاديا مما يمكنها من الحياة وتربية الاطفال وتوفير حاجاتهم يجب مواجهة التغيرات الاقتصادية باستراتيجية تمكن المرأة العاملة بالقيام بأدوارها الاجتماعية ونخفف من وتيرة معاناتها و دعمها للتوازن ما بين عملها والاهتمام بالطفل الرضيع.

واذا كانت 28% من السعوديات معيلات فهذا يعني - والحديث للعضو آل معينا - انها تتولى بمفردها رعاية نفسها وأسرتها مادياً دون الاستناد الى الزوج فقد تكون مطلقة أو أرملة أو مهجورة , فتعمل من أجل توفير احتياجاتها هي ومن حولها، إضافة إلى أن وجود الحضانات في الجهات الحكومية في مداخل مستقلة او احياء قريبة من المنشئة ترجمة لرؤية المملكة من تمكين المرأة العاملة كشريك أساسي في التنمية، كما أن وجود هذه الحضانات ستشجع المرأة العاملة على الرضاعة الطبيعية والحفاظ على حق الطفل في نيل هذا الغذاء الطبيعي والذي يعزز العلاقة الوجدانية ما بين الام وطفلها.

وختمت آل معينا مداخلتها يوم أمس بالتأكيد على أنه إذ لم نجد الحضانات والحلول لهؤلاء العاملات فالنتيجة احتمالية ترك الاطفال مع الخادمات ونسمع بين الحين والآخر الكثير من التجاوزات والتي وصلت لجرائم تعرض لها أبناؤنا, وقالت بأن علينا أن نفكر في الأم العاملة التي فعلاً لا تستطيع أن تستغني عن الوظيفة بأخذ إجازة بربع الراتب لأنها محتاجة, وربما لأنها قادرة على العطاء للجوهرين الابن والوطن في آن واحد .

ضمن توصيات للدراسة انفردت بها «الرياض»

«الشورى» يقر احتساب سنوات الخدمة في تقاعد معلمات الأمية والبديلات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738634

صوت مجلس الشورى اليوم بالأغلبية على عدد من التوصيات وطالب وزارة الخدمة المدنية بتقرير لتقييم آلية معالجة التجمد الوظيفي، وتوضيح نتائج الدراسات التي قامت بها حول إنتاجية الموظف العام، وتضمين تقريرها المقبل برنامجاً تنفيذياً لأولوياتها فيما يتصل بقضايا الخدمة المدنية، والكشف عن ما تم إنجازه مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص مكافحة البطالة.

ودعا الشورى في قراراته إلى دراسة احتساب سنوات الخدمة لأغراض التقاعد لجميع المعلمين والمعلمات المثبتين على وظائف رسمية، الذين سبق لهم العمل على بند محو الأمية والبديلات ومنحهم المستوى والدرجة المستحقة لهم بما يعادل سنوات خدمتهم السابقة قبل التثبيت، وهي التوصية التي قدمتها العضو إقبال درندري واشتركت معها العضو أسماء الزهراني، وتضمنت أيضاً ما تقدم به العضو عبدالله العجاجي، كما طالب المجلس وزارة الخدمة المدنية بدراسة آلية وعناصر تقييم الأداء بما يتوافق مع الممارسات العالمية المميزة في الخدمة المدنية، وقد أخذ بمضمون توصية للعضو عالية الدهلوي.

وأكد مجلس الشورى على الخدمة المدنية التحقق من التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالدليل الإرشادي لتهيئة الموظفين الجدد للعمل، وهي توصية للعضو عبدالله الخالدي، وطالب الوزارة تضمين تقريرها القادم ما تم إنجازه في مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في وزارة الخدمة المدنية ضمن مشروعيها" تحقيق التوازن بين الجنسين" و "تمكين القيادات النسائية " خاصة في المناصب القيادية العليا التي طرحتها الوزارة ضمن برنامجها للتحول الوطني، وهي توصية اشترك فيها الأعضاء لينا آل معينا وموضي الخلف، وقدموا إحصائيات لدعمها، فنسبة 1,5٪ ممن يشغلن مناصب قيادية في القطاع الحكومي ضعيفة جداً، مع الإمكانيات المتميزة للمرأة في أداء عملها، إضافة الى أن الوزارة نفسها، أعلنت ضمن برامجها للتحول، مشروعين لتمكين القيادات النسائية ولتحقيق التوازن بين الجنسين ولم يقدم التقرير ما تم إنجازه في هذا الجانب.

وأخذ المجلس بمضمون توصية للعضو محمد الجرباء ودعا الوزارة إلى العمل على إعادة تنفيذ الأمر السامي الذي قضى بتكليف الوزارة بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات الحكومية، والرفع للمقام السامي، وأيَّد مضمون توصية للعضو فيصل الفاضل وشدد على إجراء دراسة شاملة بشأن ضوابط استقطاب الكفاءات المتميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والوكلاء المساعدين من حيث شروطها ومزاياها والإعلان عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة.

«التفتيش القضائي " يجري 40 جولة على المحاكم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615892

المدينة - الرياض
أجرى التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء 40 جولة تفتيشية خلال الشهر الماضي، شملت محاكم الدرجة الأولى والاستئناف، وقف خلالها المفتشون القضائيون على سير العمل، ومراقبة الأداء والجودة.
وتأتي الجولات التفتيشية وفق الخطة المعتمدة من رئيس المجلس الأعلى للقضاء د.وليد الصمعاني خلال العام الجاري وهي القيام بجولات تفتيشية لمحاكم المدن والمحافظات لا تقل عن 30 جولة في الشهر.
وأكد رئيس التفتيش القضائي إبراهيم بن زيد المانع، أن هذه الجولات تأتي بعد صدور توجيهات من رئيس المجلس الأعلى للقضاء، تقضي بمتابعة جودة الأداء وانضباط المحاكم والرقابة على المخرجات القضائية، إضافة إلى إجراءات الرقابة الإلكترونية التي يقوم بها التفتيش القضائي على عموم المحاكم، وذلك وفق خطة زمنية مدروسة ترفع فيها التقارير والملاحظات لمعالجتها بعد دراستها من الإدارات المختصة في المجلس.
وأوضح المانع أن إدارة التفتيش القضائي ستقوم بدورها الرقابي على المحاكم والعاملين فيها ، مع استقبال الملاحظات والشكاوى عبر البريد الإلكتروني ac_jiscj.gov.sa أو عبر الفاكس 0112884048.

«السجون" لـ"عكاظ": إطلاق خدمة لزيارة السجناء عبر "أبشر«

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1706808

»عبدالكريم الذيابي (الطائف @r777aa)
كشف المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العميد الدكتور أيوب بن نحيت إطلاق منصة «أبشر» خدمة جديدة لحجز مواعيد زيارة السجناء، موضحاً أن خدمة "حجز موعد لزيارة سجين" هي من الخدمات الإلكترونية التي قدمتها المديرية عبر منصة «أبشر» لتسهيل إجراءات المستفيدين الراغبين في زيارة نزيل قريب لهم.
ولفت خلال حديثه لـ«عكاظ» إلى أن المديرية العامة للسجون قدمت خدمة "حجز موعد لزيارة سجين" حرصاً منها على أن تكون هذه الخدمة نوعية، حيث يقوم المستفيد بالدخول إلى حسابه عبر منصة «أبشر «واختيار أيقونة المديرية العامة للسجون ويكمل إجراءات الطلب، ويشترط في هذه الخدمة أن يكون الزائر للنزيل قريباً من الدرجة الأولى حتى يستفيد من هذه الخدمة، وتتيح أيضاً للمستفيدين تحديد التاريخ والوقت الذي يرغب فيه بزيارة النزيل، كما أنها متاحة للرجال والنساء السعوديين وغير السعوديين في جميع سجون المملكة.
وقال» :جميع هذه الجهود المبذولة تهدف لتحقيق راحة النزلاء والنزيلات وأسرهم، وهي تأتي تنفيذا للتوجيهات السديدة من وزير الداخلية، وبمتابعة مستمرة من قبل مدير عام السجون لمواكبة التحول التقني على الصعيد العام بالمملكة العربية السعودية.«

تعيين أول سيدة في منصب قيادي بأمانة عسير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1706835

خالد آل مريّح (أبها @Abowajan)
أصدر أمين منطقة عسير الدكتور وليد الحميدي قراراً يقضي بتعيين أشواق بنت حسين القحطاني مديراً للتدريب والتطوير بأمانة منطقة عسير، وذلك في أول منصب قيادي تشغله امرأة سعودية في أمانة منطقة عسير والبلديات التابعة لها، ضمن خطة تهدف إلى تطوير العمل البلدي بالأمانة وتحقيقاً لرؤية 2030.
وأكد الدكتور الحميدي أن ذلك انطلاقاً من مبدأ استقطاب الكفاءات الإدارية في إنجاز أعمال الإدارة وتحقيق رؤية المملكة 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي المناصب القيادية.
يذكر أنه تم تكوين فريق نسائي مختص في هذه الإدارة لمتابعة كافة الجوانب التدريبية والتطويرية في امانة منطقة عسير والبلديات التابعة لها.

موظفو "بند الأجور" بين مطرقة إنكار وزارة وسندان حلم التثبيت

الملف يعود إلى المشهد والحلم يتبدّد مجدداً بعد تصريحات "الحمدان"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م
https://sabq.org/g9Gfsv

قاسم الخبراني -الرياض
تبدد حلم موظفي بند الأجور في التثبيت مجدداً بعد التصريح الذي أدلى به وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان، والذي بيَّن فيه بأن توظيفهم يعتبر مخالفاً للتوجيهات السامية، وهو ما أثار حالة من الغضب في أوساطهم.
حديث الوزير "الحمدان" عن موظفي بند الأجوار ليس الأول بل سبقه الوزير السابق عبد الرحمن البراك، حين بيّن هو الآخر في تصريحات له تناولتها "سبق" قبل خمسة أعوام، أن التعيين على وظائف لائحتي المستخدمين والبنود لمن لم يتم تثبيتهم، تم بشكل مخالف للنظام.
ولفت "البراك وقتها، إلى أن شغل وظائف البنود تم من قِبل الجهات الحكومية منفردة ولا يتيح أسلوب شغلها في الغالب مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.
وكانت اللجنة المشكلة من قِبل وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهات المعنية لتنفيذ الأوامر السامية لتثبيت موظفي البنود، قد نتج عنها تثبيت ما يزيد على (300.000) بحسب حديث البراك.

رفض الاعتراف بموظفي هذا البند من قبل مسؤولي وزارة الخدمة المدنية دفع عدداً منهم للمطالبة بتثبيتهم أسوة بزملائهم ممن كانوا على بند الأجور وبينوا أنه صدر الأمر الملكي الكريم الأول رقم 8422/ م ب وتاريخ 25 / 6 / 1426هـ، وكان صريحاً وواضحاً، والذي يقضي بتثبيت موظفي وموظفات البنود (العقود) دون استثناء، فلم يتم تثبيت الجميع، بل قام بعض المسؤولين بتحويل موظفين وموظفات من بند إلى بند آخر؛ من أجل أن يشملهم التثبيت وفعلاً شملهم."
تصريح وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان عن موظفي بند الأجور -بقوله: لا أعرف إن كان يوجد موظفون على هذا البند حالياً وإن وجد فهذا مخالف للتوجيهات السامية- أعاد الملف للمشهد مجدداً وأثار استياء الكثير ممن هم على هذا البند مطالبين بسرعة معالجته وإلحاقهم بغيرهم من زملائهم ممن تم تثبيتهم.

«الشورى" يرفض توصية تدعو لتحديد الأجر بالساعة.. ويطالب بالعدالة في التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622251

الرياض - نجود سجدي |منذ **3**ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في **20**فبراير 2019 / 01:10
رفض مجلس الشورى بأغلبية أعضائه توصية تدعو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تحديد العمل والأجر بالساعة بدلاً من الشهر للعاملين في القطاع الخاص، بما يتلاءم مع كلفة المعيشة السنوية في مختلف مناطق المملكة.
وطالب المجلس خلال جلسته المنعقدة أمس)الثلثاء)، الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية، لتعزيز الشفافية والحوكمة في إجراءات التوظيف أو التعاقد على الوظائف أو عقود العمل في الشركات المملوكة لمؤسسات أو هيئات أو صناديق حكومية بالكامل، أو ملكية جزئية مؤثرة، بما يكفل تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة، وهي توصية إضافية تقدّم بها الدكتور فيصل آل فاضل، ونالت تأييد 71 عضواً.
وقال آل فاضل: «يُثار موضوع المحسوبية في التوظيف منذ زمن، وتطفو هذه القضية على السطح عند نشر اتهامات لمسؤول بتعيين أحد أقاربه، باعتبار أن ما قام به يُعد انتهاكاً لقيم العمل ونوعاً من التجاوز غير المقبول، حتى ولو كان القريب جديراً بالوظيفة، ويملك القدرات والمهارات المطلوبة»، مشيراً إلى رصد حالات توظيف الأقارب بغير مسوغ نظامي في بعض الشركات، وتم تناولها في وسائل التواصل الاجتماعي، معتبراً أن هذه الحالات «ظلم لمستحقي الوظيفة.»

مجلس الوزراء يؤكد على مواقف المملكة الدائمة مع الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622248

لرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في **20**فبراير 2019 / 00:09
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الثلاثاء في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته مع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وما جرى خلالها من بحث لمستجدات الأوضاع على الساحة الفلسطينية، وتجديد التأكيد على مواقف المملكة الدائمة والثابتة مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
وأوضح وزير الخدمة المدنية وزير الإعلام بالنيابة الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء أكد أن تدشين خادم الحرمين الشريفين ووضع حجر الأساس لـ 1281 مشروعاً تتجاوز تكلفتها الإجمالية 82 بليون ريال تغطي مختلف قطاعات التنمية في منطقة الرياض يجسد مسيرة النهضة التنموية المباركة التي تشهدها كل مناطق المملكة تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة الطموحة 2030 التي تسعى لتعزيز مكانة المملكة واستثمار ما تزخر به من إمكانات وقدرات ومقومات، كما أعرب مجلس الوزراء عن تقديره لأمر خادم الحرمين الشريفين بإطلاق سراح جميع السجناء المعسرين من المواطنين بمنطقة الرياض كما تم في بعض مناطق المملكة الأخرى في قضايا حقوقية وليست جنائية ممن لا تزيد مديونياتهم عن مليون ريال وثبت إعسارهم شرعاً وتسديد المبالغ المترتبة عليهم.
واطلع المجلس على نتائج زيارة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لجمهورية باكستان الإسلامية وتطلعه لنتائج زيارتيه القادمتين لجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية التي جاءت بناء على توجيه خادم الحرمين الشريفين، وانطلاقاً من حرصه على التواصل وتعزيز العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة في المجالات كافة واستجابة للدعوات المقدمة لولي العهد.
وأكد في هذا السياق، أن ما تم خلال زيارة ولي العهد لجمهورية باكستان من مباحثات مع رئيس الجمهورية الدكتور عارف علوي ودولة رئيس الوزراء السيد عمران خان وكبار المسؤولين فيها، وإنشاء مجلس التنسيق السعودي - الباكستاني والتوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية بحجم استثمار 20 بليون دولار يجسد متانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين والرغبة في تعزيزها وتعميقها في المجالات كافة.
وبين الحمدان أن مجلس الوزراء تطرق إلى مشاركة المملكة في المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط الذي عقد في وارسو، وما تم خلاله من تأكيد استمرار المملكة في دورها الريادي وجهودها ومبادراتها في محاربة الإرهاب والتطرف بما يضمن التعاون والتنسيق الداعم للجهود الدولية والإقليمية في القضاء على التنظيمات الإرهابية.
كما رحب بالبيان الصادر عن وزراء خارجية المملكة والإمارات وبريطانيا وأمريكا عقب الاجتماع بشأن بحث الوضع في اليمن الذي عقد في وارسو، وما اشتمل عليه من تأكيد الالتزام بإيجاد حل سياسي شامل للصراع في اليمن، وتأييد للاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد في ديسمبر 2018، وتنديد بزعزعة إيران لاستقرار اليمن عبر التمويل غير المشروع للحوثيين بالصواريخ والأسلحة المتطورة في انتهاك لقراري مجلس الأمن الدولي **2216**و2231. وأفاد الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان أن مجلس الوزراء أصدر في ختام جلسته القرارات التالية: بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (33 **(9 /** ورقم (34 / 9) المؤرخين في 17 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرتي تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية وكل من وزارتي خارجية جمهوريتي يتوانيا وزامبيا .وأُعد مرسومان ملكيان بذلك.
تأسيس التحالف الدولي للطاقة الشمسية
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية في شأن تأسيس التحالف الدولي للطاقة الشمسية، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية. كما قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال كفاءة الطاقة بين المركز السعودي لكفاءة الطاقة في المملكة العربية السعودية والمجلس الوطني للإنتاجية في جمهورية الهند، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
مذكرات تفاهم بين السعودية والإمارات
بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (27 / 8) ورقم (28 / 8) المؤرخين في **1440 / 4 / 12**هـ ورقم (36 / 10) ورقم (37 / 10) المؤرخين في 18 / 4**1440 / ** هـ، ورقم (40 / 11)، ورقم (41 / 11) المؤرخين في 19 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات الآتية: البيئة والمياه والزراعة، الشباب، الخدمات والأسواق المالية، التعاون الجمركي

والسوق المشتركة، الإسكان، القطاع اللوجستي والبنية التحتية. وأُعدت مراسيم ملكية بذلك.
التعاون مع الهند في مجال
الإنتاج المشترك للصوتيات والمرئيات
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الإعلام ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع اتفاقية بين وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية ووزارة الإعلام والإذاعة في جمهورية الهند في مجال الإنتاج المشترك للصوتيات والمرئيات، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.
سماع أقوال المتهم في قضايا
العنف الأسري بحضور أخصائي نفسي
قرر مجلس الوزراء إضافة فقرة تحمل الرقم (3) إلى المادة (الحادية والسبعين) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (142) وتاريخ 21 / 3 / 1436هـ بالنص الآتي: «يكون سماع أقوال المتهم في قضايا العنف الأسري والتحقيق فيها، بحضور أخصائي نفسي أو اجتماعي من ذوي الخبرة عند الحاجة.«
ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة)وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي: ترقية عبدالرحمن بن سليمان بن محمد العلي إلى وظيفة (مدير عام الشؤون المالية والميزانية) بالمرتبة الخامسة عشرة بالقوات البحرية، ترقية المهندس سليمان بن إبراهيم بن سليمان العريفي إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية، ترقية المهندس فارس بن مياح بن شفق السرحاني إلى وظيفة (أمين منطقة تبوك (بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ترقية منصور بن عبدالعزيز بن حمد العسكر إلى وظيفة (مدير عام التطوير الإداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، ترقية المهندس فهد بن عبدالعزيز بن عبدالله القفاري إلى وظيفة (مستشار هندسي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، ترقية المهندس سعود بن عبدالعزيز بن سعود الزنيفير إلى وظيفة)مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة الرياض.
ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية وهم: أحمد بن عبدالله بن محمد آل فريان، عبدالله بن ناصر بن فائز الشريف، عبدالإله بن خدام بن صالح الفايز، حاتم بن عبدالعزيز بن عثمان إدريس، عبدالهادي بن محمد بن عطا جابر، خالد بن حمد بن محمد الخريجي، فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين، إياد بن غازي بن سليمان حكيم، عبدالعزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان، فيصل بن غازي بن إسماعيل حفظي، علي بن غنام بن سالم الدوسري، عبدالمنعم بن عبدالرحمن بن صالح المحمود.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، والهيئة العامة للجمارك، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

استحدثت مؤشراً لرصد أعمالها على منصة ذكاء الأعمال

«العدل» تبدأ نشر إحصاءات المحاكم العمالية إلكترونياً وبشكل شهري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622191

الرياض - «الحياة | «منذ 5ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في 19فبراير 2019 / 19:11
بدأت وزارة العدل نشر القضايا الواردة والأحكام الصادرة عن المحاكم العمالية في المملكة عبر تقريرها البياني الشهري، أسوة بالمؤشرات الإحصائية المتاحة مسبقاً، وذلك تعزيزاً للشفافية ونشراً للوعي القضائي لدى المستفيدين، وخدمة للمهتمين والباحثين وذوي الاختصاص بما يتيح المرونة القصوى في عرض وتحليل البيانات.
ويأتي التقرير البياني الشهري الذي تصدره الوزارة وتنشره على بوابتها الإلكترونية، هذا الشهر متضمناً للمرة الأولى بيانات إحصائية عن المحاكم العمالية في المملكة تشمل القضايا الواردة والأحكام الصادرة خلال شهر جمادى الأولى الماضي.
وتضم منصة ذكاء الأعمال ثلاثة مؤشرات رئيسة تشمل مؤشرات قضائية، ومؤشرات تنفيذ، ومؤشرات التوثيق، إضافة إلى المؤشرات العامة التي تعكس تحليلات لواقع المؤشرات الرئيسة، فيما توجد المؤشرات العقارية على البوابة الخارجية للوزارة لترصد حركة السوق العقارية.
وتختص المحاكم العمالية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بنظام العمل، وتشمل المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، إلى جانب المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، وكذلك الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، إضافة إلى المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.
وكشفت بوابة ذكاء الأعمال أن المحاكم العمالية في المملكة أصدرت خلال شهر جمادى الأولى الملضي بإجمالي 1860 حكماً، تصدرتها ثلاث محاكم هي المحكمة العمالية بالرياض، المحكمة العمالية بمكة المكرمة، المحكمة العمالية بالمدينة المنورة.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أعلن في وقت سابق اكتمال منظومة القضاء المتخصص بإنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية بالنظر في القضايا العمالية، وذلك بافتتاح 7 محاكم عمالية، و27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، إضافة إلى تسع دوائر عمالية للاستئناف.
ودشن وزير العدل قبل عامين بوابة المؤشرات العدلية التي تشتمل على بيانات وإحصاءات تعكس واقع العمل في المحاكم وكتابات العدل لتوفير متابعة إلكترونية دقيقة وتقييماً واضحاً للأداء، والمساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتحسين معايير الشفافية، وتدعيم قنوات التواصل مع المستفيدين.

«الشورى» يطالب بمراقبة قنوات التوظيف لمعالجة البطالة

دعا «العمل» إلى إطلاق مبادرة تستهدف دعم أبناء الشهداء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616079

جابر المالكي - الرياض
طالب مجلس الشورى أمس، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإطلاق مبادرة تستهدف أبناء الشهداء بالرعاية وتقديم الدعم لهم ومتابعتهم حتى يصلوا للتمكين والاعتماد على النفس، وبتوسيع مبادراتها لرعاية الأيتام لتشمل دمج الأيتام (ذكور وإناث) من ذوي الظروف الخاصة في جميع الأنشطة الاجتماعية والوطنية والعلمية والإعلامية بما يمكنهم من الانخراط في المجتمع.
جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. وطالب

المجلس وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير العمل على استراتيجيتها بما يحقق احتياجات سوق العمل، ومراقبة أداء قنوات التوظيف على نحو يحقق الهدف من إنشائها.
ودعا المجلس الوزارة إلى تحفيز مؤسسات القطاع غير الربحي، برفع نسبة الدعم لتقوم بتوطين جميع الوظائف الإدارية، واستحداث وكالة للحماية الاجتماعية لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية. كما دعا المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تقييم نتائج عمل الشركات الاستشارية التي شاركت في العملية التطويرية لمناشط الضمان الاجتماعي وبرامجه المساندة، وتحديد ما تبنته الوزارة من مخرجات الدراسات لتلك الشركات وقياس العائد مقارنة بالتكلفة.
وأهاب المجلس في قراره بالوزارة بتضمين تقاريرها القادمة تفصيلاً لخطة وكالة التوظيف والدور الذي ستقوم به لمعالجة البطالة، وما يؤكد فاعلية أدائها لتحقيق التوطين من خلال مؤشرات واضحة.
وفي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس الدكتور فهد بن جمعة تطالب الوزارة بتحديد العمل والأجر بالساعة بدلاً من العمل والأجر الشهري للعاملين في القطاع الخاص، بما يتلاءم مع تكلفة المعيشة السنوية في مختلف مناطق المملكة، إلا أن هذه التوصية لم تحز على الأغلبية عند التصويت عليها.
وأوضحت رئيسة اللجنة الدكتورة مستورة الشمري في تبرير على عدم قبول التوصية بأن هذه التوصية متحققة فعلاً من خلال مشروع نظام العمل المرن داخل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي عالج إمكانية استخدام مثل هذا النوع من العقود بضمان كل ما يتعلق بأمر العامل، حيث ضمن ما شملته التوصية من حيث العمل والأجر والمرونة وبدل العمل والبدل الشهري.
وسيستكمل المجلس مناقشة بقية التوصيات الإضافية المقدمة على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في الجلسة اللاحقة اليوم.

مناقشة نظام لـ «التوثيق» مكون من 57 مادة

ناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التوثيق، وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مشروع نظام التوثيق. وقد أجرت اللجنة نقاشاً لمواد مشروع النظام وأجرت بعضاً من التعديلات الموضوعية والصياغية على مواده.
ويتكون مشروع النظام من 57 مادة ويهدف إلى تسهيل عملية التوثيق وتيسيرها على المستفيدين بما يوفر الوقت والجهد.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
كما وافق المجلس خلال الجلسة على التمديد لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين بأعضائه الحاليين إلى حين الانتهاء من استكمال الإجراءات النظامية لتعديل نظام المقيمين المعتمدين وإعادة تشكيل المجلس تبعاً لذلك.

وزير "المدنية": لا يوجد موظفو "الأجور".. و"عكاظ" ترصد استمرار التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1707311

إبراهيم علوي (جدة @i_waleeed22)

أحبطت تأكيدات وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان بعدم وجود موظفي العقود وبند الأجور في الجهات الحكومية، ووصفه من يوجد منهم بـ«المخالفين»، آلاف الموظفين الذين كانوا يمنون أنفسهم بالتثبيت، امتثالا لتوجيهات سابقة في هذا الشأن.

وفيما استغرب من يعملون حاليا على تلك البنود، أو من قدموا فعليا للعمل على ذات البنود، تصريحات الوزير، أمس الأول (الإثنين)، في لقاء تلفزيوني على قناة العربية مع الزميل خالد المدخلي، أكدوا أن العديد من الجهات الحكومية لا تزال تسمح بالتقديم على تلك البنود، ما يناقض ما قاله الوزير.

وأظهر رصد أجرته «عكاظ»، أن وزارة الخدمة المدنية نفسها تعين على ذات البند بشكل رسمي، من خلال برنامج «ساعد» الذي يستهدف طالبي العمل للوظائف المساندة »وظائف المستخدمين وبند الأجور». كما أن عددا من الجهات الحكومية فتحت التوظيف على بند الأجور، إذ أعلنت وزارة التعليم منذ أيام عدة فتح التوظيف على بند الأجور، من خلال إعلان رسمي حدد وظائف شاغرة لـ«مراسل مكتبي، ومراسلة مكتبية، وسائق.«

وامتد الأمر لديوان المظالم الذي طلب التوظيف على بند الأجور في الرياض لوظائف «ملاحظ خدمات عامة، ومراسل، وسائق، ومراسل مكتبي، ومعقب»، وكذلك الحال في جامعة الملك سعود التي طلبت تعيين مراسلة، وعرضت بلدية الدرعية وظائف على بند الأجور فئة (أ) للعمل بمسمى سائق نقل ثقيل لحملة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وأعلنت بلدية العلا وجود 10 وظائف نسائية شاغرة على بند الأجور فئة (أ، ب) للعمل بالبلدية بمسميات «مراقبة أسواق، ومشغلة مكتبية، وعاملة خدمات.«

وأثارت تصريحات وزير الخدمة المدنية عشرات من موظفي وموظفات بند الأجور والمستخدمين في 11 وزارة وجهة حكومية، منها التعليم العام والجامعي والدفاع والبلديات والصحة والشؤون الاجتماعية والحرس الوطني والعدل والصوامع والغلال والمياه والبيئة والزراعة، الذين علقوا في تغريدات على تويتر، مؤكدين أن الصرف على هذا البند لا يزال قائما من وزارة المالية، وكانوا يتوقعون حل المشكلة جذريا، لا أن يتم إنكار وجودهم، ما يقودهم إلى التشاؤم بضياع حقوقهم في التثبيت.

وتتساءل نوال الشمري التي تعمل في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منذ 5 سنوات براتب 250 ريالا، هل ضاعت أحلامنا.

وهو ذات التخوف الذي يراه كل من محمد البلوي الذي يعمل على ذات البند منذ 8 سنوات، وعبدالهادي القحطاني الذي يعمل منذ 7 سنوات في البلدية، وخالد سمران المطيري الذي يعمل بجامعة الملك عبدالعزيز منذ 8 سنوات بعقد يجدد كل 9 شهور.

ويطالب أحمد المالكي، الذي يعمل في وزارة الشؤون البلدية والقروية على بند 105 منذ 8 سنوات، بالمساواة مع من تم تثبيتهم على بند الأجور. وتتفق معه فخرية مسامح العنزي، التي تعمل على بند التمويل الذاتي في جامعة تبوك منذ 7 سنوات، والتي تدعو الوزير للنظر بجدية في مصيرهم ومعاناتهم.

ويؤكد حسام السك أنه صبر 8 سنوات على أمل التثبيت، وتساءل: «هل من المعقول أن يخرج الوزير ليشطب كل الآمال بكلمة؟.«

2% نمو متوقع في الرواتب بالمملكة خلال 2019

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=361444&CategoryID=2

أبها: الوطن 2019-02-20 12:56 AM

أكدت نتائج دراسة مسح الرواتب في السعودية، أجرتها شركة توظيف عالمية، أن حجم النمو المتوقع في الرواتب بالمملكة سيبلغ 2% في جميع المجالات خلال 2019، مشيرة إلى أن الطلب في القطاع الحكومي سيزداد على مجالات معينة، أبرزها تكنولوجيا المعلومات، والقانون، والمال والأعمال، والبنوك، والموارد البشرية .

كشفت نتائج دراسة مسح الرواتب في السعودية، أجرتها شركة توظيف عالمية، أن حجم النمو المتوقع في الرواتب بالمملكة سيبلغ 2 % في جميع المجالات خلال **2019**، مشيرة إلى أن الطلب في القطاع الحكومي سيزداد على مجالات معينة أبرزها تكنولوجيا المعلومات والقانون والمال والأعمال والبنوك والموارد البشرية.

111 % ارتفاع نسبة الوظائف

قالت دراسة شركة التوظيف العالمية «روبرت والترز»، إن «التقرير جاء وفقا لدراسة كبيرة أجريت على مستوى الرواتب في بلدان الشرق الأوسط، حيث ستشهد كثير من البلدان عاما إيجابيا مع زيادة كبيرة في التوظيف في جميع أنحاء المنطقة مقارنة بالسنوات السابقة». وقامت العديد من شركات الخدمات المالية المحلية والدولية بزيادة موظفيها، خصوصا في 3 مدن خليجية بارزة هي الرياض والكويت ودبي. وارتفعت الوظائف في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 38 **%** على أساس سنوي وارتفعت الوظائف في المملكة العربية السعودية بنسبة 111 **%** على أساس سنوي، وفقا لمؤشر «روبرت وولترز للشرق الأوسط» الوارد في التقرير .وقال التقرير: «على سبيل المثال، فإن الاقتصاد الإماراتي الإيجابي سيعجل من نمو سوق الوظائف، مدفوعا في المقام الأول باستعادة أسعار النفط، والبيئات التجارية والسياحية النشطة، والارتقاء في الاستثمار قبل معرض إكسبو 2020 في دبي.»

دور الإنفاق

أكد التقرير أن برامج التوظيف المحلية في السعودية كان لها دور بارز في زيادة نسبة الوظائف بشكل كبير خلال الفترة الماضية، مع توقعات أن ترتفع نسبة التوظيف بشكل كبير خلال هذا العام، مدفوعة بمخططات رؤية 2030. وذكرت النتائج أن السعودية عززت من قدرتها في إجمالي الإنفاق بنسبة 7.4 % لعام **2019**، الأمر الذي من المرجح أن يزيد ثقة الشركات في التوظيف. وأضافت أن سياسة السعودة الصارمة، سيكون لها دور كبير في أن تعدل الشركات من توجهاتها وستخفض عدد الموظفين الوافدين لديها لصالح المواطنين خصوصا ممن يملكون الخبرات اللازمة. وأكد التقرير أن توطين الوظائف تضاعف خلال عام 2018 ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2019.

التكنولوجيا في المقدمة

من المتوقع أيضا أن تكون التكنولوجيا الرقمية في المقدمة في عام 2019، وسيكون المرشحون من ذوي الخبرة في مجال الروبوتات، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مقدمة المؤهلين لكثير من الوظائف التي سيطلبها القطاعان الحكومي والخاص. وتوصلت الدراسة إلى أن المتخصصين الأقوياء في مجال التكنولوجيا سيحصلون على زيادات في الأجور بنسبة تتراوح بين 10 و 15 %، في حين تستمر فرصة الحصول على مناصب عليا داخل مؤسسات الخدمات المالية كالبنوك وغيرها مهيأة بشكل كبير خصوصا أن هناك خططا طموحة لتعزيز الاقتصاد من خلال القطاعات غير النفطية.

أكثر طلبات التوظيف في القطاع الحكومي

تكنولوجيا المعلومات

القانون

المال والأعمال

البنوك

الموارد البشرية

حجم نمو الوظائف في 2019

2 % حجم النمو المتوقع في الرواتب

111 % ارتفاع الوظائف في السعودية على أساس سنوي

7.4 % إجمالي الإنفاق على التوظيف

10 % - 15 % زيادة الرواتب في قطاعات التكنولوجيا

القبض على الثمانيني المتحرش بالممرضة.. و"الصحة" تحقّق معها بعد تداول الفيديو

39

حقوق الإنسان في الصحافة

أقاربه قالوا إنه لا يعي تصرفاته.. وناشدوا فحص قدراته العقلية قبل تعريضه للعقوبة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://sabq.org/yNxBMQ

حسن العيسي -القنفذة
ألقت الجهات الأمنية القبض على المسن المتحرش بالممرضة بمستشفى القنفذة، كما قامت "الصحة" باستدعاء الممرضة، والتحقيق معها بخصوص الحادثة، وذلك بعد تداول مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فيديو تحرُّش أحد المشاهير بالممرضة .
وفي سياق متصل، قال أقارب المتحرش إنه شخص يعتبر في حكم الجاهل - حسب وصفهم -لأنه لا يعي تصرفاته. وقال آخرون إنه ناقص عقل، وأصبح ضحية ضعاف النفوس الذين يدفعونه لمثل تلك التصرفات المشينة لهدف السخرية والفكاهة .
وناشد أقارب المتحرش الجهات المعنية فحص قدراته العقلية قبل تعريضه للعقوبة، وحفظ حقوقه الإنسانية، ومنعه من تعرُّض الآخرين له، وملاحقتهم قانونيا، وإيقاع أشد العقوبة بمن يصوِّره لغرض الإساءة والسخرية .

حماية المعلمين من الاعتداء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616028

فاتن محمد حسين

في مقطع استثنائي انتشر مؤخراً يظهر فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس يُقبِّل يد فضيلة الشيخ عثمان طه خطاط المصحف الشريف؛ عظيمٌ يُقبِّل يدَ عظيمٍ آخر.. هكذا هم أهل العلم والفضل في تواضعهم وكريم أخلاقهم فلا ينقص ذلك السلوك منهم مثقال ذرة بل يزيدهم رفعةً ومكانة.. نعم هذه هي التربية القرآنية التي تربى عليها الجيل الشامخ بالقيم.. فأضحوا نماذج وقدوات فذة..
وبقدر إعجابي بالمقطع بقيت لوهلة أتأمل وأقارن بينه وبين مشاهد في واقعنا التربوي من مظاهر مؤسفة، فطالبٌ يدخل مدرسته برشاش لتهديد الهيئة الإدارية، وولي أمر طالب مع أبنائه يقتحم مدرسة ويعتدي على معلم في فصله وأمام طلبته!!، ومشاهد اجتماعية كثيرة تنم عن استهتار بقيم احترام الكبار..
وحقيقة فإن هذه المظاهر ليست بجديدة علينا وربما وجدت قبل أكثر من عقدين من الزمان.. وقد وضُعت (لائحة الانضباط السلوكي) منذ عام 1425هـ وعُدّلت اللائحة في عام 1437هـ وأصبحت في أيدي الطلاب والطالبات وتوضع في أفنية المدارس ولكن للأسف لا تُطبق في الواقع الفعلي وكما يجب!!.. وربما كان ذلك لاعتبارات مستقبلية تؤثر على سمعة الطالب.. وكثيراً ما تتدخل الوساطات في منع العقوبة وغيرها من الأمور الخفية ولذلك لم تحقق الهدف منها!.
ولكن استمرار التطاول على المعلمين جسدياً وتدمير سياراتهم من بعض الطلاب المتنمّرين وأولياء أمورهم وابتزازهم بإعطائهم درجات أو ملخصات للاختبارات.. سلوكيات أوجدت شرخاً وفجوة نفسية واجتماعية وتؤثر سلباً على المخرجات التربوية والتعليمية.
وقد كنت طالبت في كتابي:(واقعنا التربوي والتعليمي.. التحديات والتطلعات) ص18 «بإصدار ميثاق أخلاقيات طالب

العلم ولائحة بالعقوبات، والتوضيح بأن العقوبة تطال ولي الأمر الذي يعتدي على أحد معلمي المدرسة وذلك على غرار ما قامت به الإدارة القانونية بوزارة الصحة بإعلان بأن الاعتداء على الممارسين الصحيين (لفظياً أو جسدياً) يؤدي لعقوبة السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة مالية بحد أعلى مليون ريال .وربما يكون الصوت قد وصل وهاهي وزارة التعليم تدرس حالياً إصدار لائحة لحماية المعلمين من الاعتداء وتتضمن الحقوق والواجبات كما في صحيفة المدينة 6/6/1440هـ.

ونأمل أن لا يطول انتظار الميدان التربوي لهذه اللائحة وأن تتضمن حقوق المعلم التي سلبت منه فأصبح فقط ممارساً للتعليم ويطبق المقررات وفقد مكانته وسُلبت هيبته.

بل ضرورة إعادة النظر في)العقاب) وهو وسيلة من أساليب التربية وليس بالضرورة أن يكون عقاباً بدنياً بل عقاباً معنوياً فيحرم الطالب مثلاً من الذهاب لرحلة أو ممارسة نشاط محبب أو نقص في درجة السلوك.. حتى يشعر بالخطأ واعطاء المعلم الحق في ممارسة تلك العقوبات.

بل هناك الكثير من المعلمين والمعلمات الذين يطالبون بإعادة المركزية لاختبارات الثانوية العامة حتى لا يكون للطلاب تأثير على المعلمين والمعلمات بابتزازهم في الأسئلة والملخصات وكما يحدث في المدارس الأهلية والذي أوجد فارقاً كبيراً في مستوى اختبار القياس والاختبار التحصيلي للطلاب والطالبات..

ولكن قبل هذا وذاك لا بد من تكثيف الدورات التدريبية للمعلمين والمعلمات بالأساليب التربوية في معاملة الطلاب؛ فالمعلم وشخصيته وصفاته الجسمية والخلقية والنفسية وحسن هندامه وكفاياته التدريسية وحسن إدارته للصف وطرائق تدريسه كلها عوامل تعزز من احترام الطالب له وتردم جزءاً كبيراً من الفجوة الاتصالية بين قطبي العلاقة وبذلك نعيد للمعلم هيبته ومكانته التي فقدها.

رفض توصية بإنشاء إدارة تتولى الترافع عن المطلقات والمعلقات

تصويت «الشورى» ينقذ المنشآت الصغيرة والمتوسطة من رسوم الوافدين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622296

الرياض – نجود سجدي | منذ 11 ساعة في 20 فبراير 2019 - اخر تحديث في 20 فبراير 2019 / 18:49

أنقذ تصويت أعضاء مجلس الشورى اليوم (الأربعاء)، توصيات كانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس رفضت تبنيهما، إحداها تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدراسة إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المقابل المالي للوافدين والفاتورة المجمعة في المهن التي لا يمكن توطينها بالكامل حالياً، تحقيقاً لـ«رؤية المملكة 2030»، في رفع مساهمة تلك المنشآت في إجمالي الناتج المحلي وخفض البطالة توصية تقدمت بها الدكتورة رائدة أبونيان، وحضيت بتأييد 85 عضوا.

وقالت أبو نيان، إن توصيتها «تركز على الفرص التي لا يمكن توطينها، وعدد السعوديين الباحثين عن العمل مليون و72 ألف مواطن. ومن خلال هذه الإحصاءات فلا نريد أن نشجع هؤلاء الباحثين عن العمل لأن يظلوا مكتفوفي الأيدي، بل نريد أن يكونوا عاملاً أساسياً في تحقيق الرؤية ونشجعهم على أن يكونوا رواد أعمال ويخلقوا وظائف بدل من انتظارها ويكونوا أصحاب أعمال ومشاريع.»

إلى ذلك، طالب مجلس الشورى، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدراسة استثناء الجهات الخيرية غير الربحية من الرسوم الحكومية في توصية تقدم بها الدكتور عبدالله الجغيمان، وقال الجغيمان: «إن هناك 1624 جهة خيرية في المملكة نعمل لتنهض بمهامها، لا أن يفرض عليها رسوم تثقل كاهلها.«
وردت الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بأنه «لا تفرض ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الجمعيات الخيرية، ويتوجب على الجمعيات أن تتقدم بالطلب إلى الجهات الحكومية الأخرى.«
وحظيت توصية الدكتور ناصر النعيم بتأييد 80 عضواً، وطالب فيها وزارة العمل بربط موقعها الإلكتروني في باقي الدوائر الحكومية، ومنها وزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة العامة للزكاة والدخل، والغرف التجارية. واعتذرت اللجنة لعدم قبول التوصية «لوجود موقع متكامل يقدم الخدمات كافة». فيما أكد النعيم وجود موقع متكامل للوزارة «لكن ينقصه الربط مع الوزارات الأخرى.«
وأسقط تصويت أعضاء مجلس الشورى، توصية تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإنشاء اداراة تهتم في قضايا المطلقات والمعلقات والأرامل ومن في حكمهن والترافع عنهن إن لزم الأمر، أما من خلال تعيين المختصين أو التعاقد مع مكاتب محاماة، كان قدمها الدكتور عبدالمحسن آل شيخ، وحصلت التوصية على تأييد 69 عضواً فيما رفضها 36، لكن ذلك لم يكن كافياً، إذ أن قواعد المجلس تنص على تصويت 76 عضواً لصالح التصوية في حد أدني.
وقال آل شيخ: «إن الدولة انشأت برامج عدة لدعم الفئات التي تعاني من ضيق ذات اليد أو عدم المعرفة، أو المشاكل الاجتماعية المتعددة، خصوصاً المطلقات والمعلقات والأرامل والأيتام، بل خصصت عشرات البلايين لبرامج الدعم النقدي لتسديد فاتورة الكهرباء والحقيبة المدرسة، وغيرها من البرامج التي لا تحصى.«
وفي المقابل، قالت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتورة مستورة الشمري، في تبرير اللجنة لعدم قبول التوصية: «إن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقوم بكل ما يتعلق بها تجاه مسؤولياتها، سواءً فيما يتعلق في الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي»، لافتة إلى أن ما يعزز ذلك ورود الأمر السامي القاضي بتخصيص مبلغ مالي لتغطية نفقات سفر وسكن وتنقلات من يتبرع من المختصين القانونيين للترافع عن حالات الإيذاء التي تقع على الأشخاص المشمولين في نظام الحماية من الإيذاء.
وأشارت الشمري إلى ما ورد في نص الأمر السامي الذي قضى بالموافقة على أن تتحمل الدولة من طريق الوزارة، تكليف محامين وصرف اتعابهم للترافع عن حالات الإيذاء التي يتعرض لها المعنيون في مواد نظام الحماية من الإيذاء، من الأطفال والنساء، والمطالبة بحقوقهم حتى تصل إلى المحاكم المختصة، ويفصل فيها القضاء ويتم تنفيذ أحكامه.
وعلى غرار توصية آل شيخ؛ أسقط التصويت توصية أخرى للدكتور إقبال درندري، تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتقييم أداء وفاعلية التعامل مع بلاغات وحالات الإيذاء والعنف الأسري وحماية المعنفات ومتابعتهن بناء على مؤشرات محددة.
الموافقة على تعديلات في «الأسماء التجارية» و«استيراد المواد الكيماوية«
وافق مجلس الشورى أمس (الأربعاء) على التعديلات التي أجرتها الحكومة على المادة الـ12 من نظام الأسماء التجارية، والفقرة الرابعة من نظام استيراد المواد الكيماوية وإدارتها، والمادة الـ19 من نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وذلك بجواز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبة (النص) على نشر ملخصه على نفقة المخالف في إحدى الصحف المحلية، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها.
واتخذ المجلس قراره بعد ان استمع إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التباين بين المجلس والحكومة تجاه إعادة موضوع إضافة النصوص المتعلقة في عقوبة التشهير أو تعديلها في بعض الأنظمة التي تختص وزارة التجارة والاستثمار بتطبيقها.
وأيضاً وافق المجلس في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة على تعديل الفقرة الأولى من المادة 20 من اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

النائب العام يحذر من جرائم تمويل الإرهاب وغسل الأموال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1739356

حذر النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب من الظواهر الإجرامية التي تهدد أمن الأفراد والمجتمعات وسلامتهم لاسيما في ظل ما يشهده العالم مؤخرًا من تطور ملحوظ في أساليب ارتكابها.
وقال معاليه في كلمة له أمام المشاركين في المؤتمر الإقليمي الأول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إن الجريمة لم تعد ذات الشكل التقليدي لارتكابها، بل غدت كثير من تلك الجرائم عابرةً للأوطان، متجاوزة للحدود، مما يتطلب مزيدًا من التعاون بين الدول والمنظمات في إطار مكافحة تلك الجرائم والحد من انتشارها واستشرائها.
وأضاف معاليه في المؤتمر الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد المتصاعد لعمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال ـ ولاشك أن جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تأتي في صدارة تلك الظواهر الإجرامية مع إدراكنا مدى العلاقة السببية في كثير من النماذج الإجرامية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب كون أن إحدى هاتين الجريمتين -في الغالب- رافدًا للآخر متممًا لأركانه مقصودًا في نتائجه: فكم من جريمة تمويل للإرهاب غُذيت أصولها ومولت أركانها من جريمة غسيل لأموال، مما يوقع على الدول العبء في إطار مكافحة تلك السلوكيات الإجرامية داخليًا وخارجيًا عبر الأطر القانونية والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، وقبل ذلك كله بتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تلك الجرائم.
وتابع المعجب في المؤتمر -الذي تنظمه النيابة العامة المصرية بالتعاون مع الرابطة العامة للمدعين العامين- «ولعل من أهم الخطوات الإيجابية التي نحاها العالم عبر منظوماته الدولية والإقليمية هو الدخول في مبادرات واتفاقيات لمكافحة جرائم تمويل الإرهاب، وغسيل الأموال بصفتهما شريان الجسد الإجرامي الذي يضرب البناء الاقتصادي العالمي وبالتالي يأتي على كل مناحي الحياة بالهدم والإبطال.«
ولفت معالي النائب العام النظر إلى ما أقرته وأنجزته المملكة من التشريعات والإجراءات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الجرائم، مبينًا أن المملكة أكدت وتؤكد من جديد التزامها القوي بالجهود العالمية المشتركة لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب، والتي تتعاون فيها مع شركائها وحلفائها على الصعيد الدولي.
واستطرد المعجب قائلًا: إن المملكة العربية السعودية، هي شريك أساسي في التحالف الدولي ضد التنظيم المسمى (داعش)، وتقود مجموعة عمل مكافحة تمويل »داعش«، إلى جانب الولايات المتحدة وإيطاليا، قد سنت وأقرت ونفذت خلال السنوات الماضية العديد من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها وتجفيف منابعه، مشيرًا إلى إشادة تقرير التقييم المتبادل حول المملكة العربية السعودية ، والذي نشره فريق العمل المالي (فاتف) في سبتمبر2018م بمستوى التزام السعودية بتوصيات المجموعة.
وأضاف: لقد أوضح تقرير (فاتف) أن إجراءات المملكة الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قوية ومتينة، كما أكد التقرير أن لدى المملكة إطارًا قانونيًا وإجراءات تنسيقية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي تفرضها الأمم المتحدة دون تأخير.
وشدد معالي النائب العام على دور المملكة قائلا: لم تألُ المملكة العربية السعودية جهدًا في إطار مكافحة هاتين الجريمتين، إذ تعد من أوائل دول العالم تضررًا بالعمليات الإرهابية، واكتواءً بنارها، الأمر الذي جعل تجربتها في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر جميع أجهزتها ومؤسساتها وهيئاتها ومنها النيابة العامة، أنموذجًا يحتذى ومثالًا يقتدى به.
وأشار النائب العام إلى المبادرات التي سارعت إليها المملكة العربية السعودية، ضاربا المثل بما شهدته مؤخرًا من تغييرات أساسية ومتلاحقة في إطار مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب منذ العام (2010م)؛ حيث جرائم الإرهاب وتمويله في ظل التقييم الوطني للمخاطر في المملكة ؛ حيث يعالج النظامان المنقحان أوجه القصور، ومواطن الضعف التي حددها تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي للمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2010م، والآليات المحدثة التي أضيفت إلى توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) المعدلة في عام 2012م، كما يعالج النظامان استنتاجات التقييم الوطني للمخاطر، أخذ في الحسبان تجارب الدول في هذا المجال وأفضل السبل في رحاب تطبيق المعايير والمتطلبات الدولية والآليات المستحدثة في تعزيز التنفيذ الفاعل للتدابير القانونية والتنظيمية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

عبدالعزيز بن سطام: "العقوبات البديلة" تسهم في إصلاح الجاني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616276

واس_مكة المكرمة
أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز، مستشار خادم الحرمين الشريفين، أهمية الاتفاق على المفاهيم، والاتجاه من السياسة العقابية إلى السياسة العلاجية؛ كونها تُسهم في إصلاح الجاني وخدمة المجتمع.
وتحدث خلال «ورشة العقوبات البديلة»، التي تنظمها جامعة أم القرى أمس حول «التدخل النفسي والاجتماعي ودوره في تفعيل العقوبات البديلة، والتجارب الدولية في تطبيق العقوبات البديلة وعلاقتها برؤية المملكة 2030.«
بدوره أوضح عضو هيئة كبار العلماء والمستشار بالديوان الملكي، إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة، الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد، أن «العقوبات البديلة تحتاج إلى ضبط، ، مبينًا أن مصطلح »البديلة» يحتاج إلى تحرير في ضوء الشريعة الإسلامية.
واستعرضت جلستا أمس الأولى والثانية «عروض مختارة من أوراق العمل»، قدمها كل من عضو هيئة تدريس علم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز، الدكتور يحيى الخزرج »بدائل للعقوبات السالبة للحرية.. أمريكا الشمالية نموذجًا»، فيما استعرض اللواء الدكتور سعد الشهراني «موانع تطبيق العقوبات البديلة وتصنيفها«، وأكد أهمية الرفع بطلب الإسراع في إصدار لائحة للعقوبات البديلة، مع الأخذ في الاعتبار الموانع والمعوقات، لصياغة نصوصها وتمكين الجهات العدلية، والتنفيذية من حل الإشكالات المحتملة، وتشكيل لجان دائمة للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة للإشراف على تطبيق العقوبات البديلة، ويكون ذلك تحت إشراف اللجان الأمنية في كل محافظة.
وسلطت ورقة القاضي السابق بوزارة العدل، الدكتور ياسر البلوي، على «تجربة القضاء بالمملكة في التدابير البديلة للسجون»، وقدم كل من الدكتور موسى الفيفي، والدكتور شاكر الشهري (النيابة العامة) ورقة عمل مشتركة «الوسائل البديلة لتحريك الدعوى الجزائية»، واستعرض وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود للتبادل المعرفي والتواصل الدولي، الدكتور عبدالله اليوسف في ورقته «التجارب الدولية في مجال الاستفادة من بدائل السجون.«
وتحدث في الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور محمد الصواط، الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والأنظمة بجامعة أم القرى الدكتور جميل اللويحق حول الضوابط الشرعية للعقوبات البديلة، فيما استعرض الدكتور صالح الغليقة جهود مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود، فيما تحدث الأستاذ المشارك في الفقه المقارن بكلية العدالة الجنائية، الدكتور محمد فضل المراد عن جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في بدائل العقوبات السالبة للحرية.

8اتفاقيات لتوطين الوظائف وتعزيز العمل الاجتماعي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=361547&CategoryID=5

بريدة: فهد الجهني 2019-02-21 12:05 AM

رعى أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود، في مكتبه بديوان إمارة المنطقة بمدينة بريدة، أمس، توقيع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم وشراكات لدعم التوطين وتعزيز العمل التطوعي والاجتماعي بالمنطقة، وذلك بحضور الأمير سلطان بن فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، ووزير العمل والتنمية والاجتماعية المهندس أحمد سليمان الراجحي، ووكيل إمارة المنطقة الدكتور عبدالرحمن الوزان، والمدير العام لبنك التنمية الاجتماعية إبراهيم حمد الراشد .

ووقّع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهندس غازي الشهراني مذكرات تفاهم مع 6 شركات وطنية، لتوطين 8214 وظيفة لشباب وفتيات منطقة القصيم، ووقّع وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتنمية الاجتماعية والأسرة سليمان الزبن مع جمعية أسرة، ويمثلها الدكتور محمد السيف، وجمعية تطوير ويمثلها فهد العجاجي، اتفاقيتي شراكة لتطوير لوائح العمل التطوعي، وتأسيس وحدات إدارة التطوع، وتقديم البرامج التوعوية والفكرية بالجهات التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة .

بعد ذلك، أطلق أمير منطقة القصيم مبادرة جادة 3، والخاصة بفروع بنك التنمية الاجتماعية.

ونوّه أمير منطقة القصيم الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، بما تحظى به وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من دعم كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، مشيرا إلى أن هذه الاتفاقيات والشراكات والمبادرات التي تحظى بها المنطقة، تعكس روح التكاتف بين الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية والجمعيات لخدمة أبناء الوطن، عبر مواكبة خطط رؤية المملكة 2030 والتي تسعى خلال مؤشراتها إلى تمكين الشباب وتوظيفهم، وخدمتهم عبر توطين الوظائف.

72 % من القضايا العمالية دعاوى أجور

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=361527&CategoryID=2

الدمام: زينة علي 2019-02-21 1:12 AM

استقبلت المحاكم العمالية في المملكة 8284 قضية عمالية منذ انتقالها من وزارة العمل إلى وزارة العدل في صفر الماضي، واستحوذت دعاوى الأجور على ما نسبته 72 %من القضايا الواردة، ويظهر التقرير الشهري لوزارة العدل ارتفاع القضايا في المحاكم العمالية في جمادى الأولى بنسبة 89.%

استقبلت المحاكم العمالية بالمملكة 8284 قضية عمالية منذ انتقالها من وزارة العمل لوزارة العدل بشهر صفر الماضي، حيث ارتفعت القضايا التي استقبلتها المحاكم من 21 قضية في شهر صفر إلى 904 في ربيع الأول لترتفع إلى 2544 قضية في ربيع الثاني وتعود لتتزايد إلى 4815 في شهر جمادى الأولى .

ويظهر التقرير الشهري لوزارة العدل ارتفاع القضايا بالمحاكم العمالية خلال شهر جمادى الأول بنسبة 89.% قضايا الأجور

استحوذت دعاوى الأجور على ثلاثة أرباع القضايا بالمحاكم العمالية خلال الشهر الماضي والتي بلغت 4815 حيث شكلت قضايا الأجور 72.1% من القضايا الواردة، ويظهر التقرير تفاوتا في القضايا التي استقبلتها المحاكم العمالية، حيث توزعت ربع القضايا الواردة بين تعويضات بنسبة 15.1% وبمجموع 729قضية، وقضايا الاعتراض بنسبة 1.6% ومجموع، وقضايا المستندات والوثائق بنسبة 1.6% وبمجموع 76 قضية، وقضايا الحقوق 1.3% وبمجموع 62 قضية، بالإضافة للدعاوى الأخرى والتي كانت نسبتها 8.3% وبمجموع 400 قضية في حين لم تستقبل المحاكم أي دعوى تتعلق بالعقوبات.

الرياض والشرقية

يظهر التقرير أن محاكم منطقتي الرياض والشرقية استقبلتا أكثر من نصف القضايا العمالية الواردة للمحاكم بنسبة 32.5% للرياض، 20.8% للشرقية، في حين استقبلت باقي المحاكم نصف القضايا الأخرى بنسبة 16.3% لمحاكم مكة المكرمة، و13.7% لمحاكم المدينة المنورة، و4.7% لمحاكم القصيم، و4.1 %لعسير، و2.1% لجازان، و1.6% لحائل، و1.4% لتبوك، 1.1% للباحة، 0.8% لنجران، و0.6% للحدود الشمالية، في حين كانت محاكم الجوف أقل المحاكم في القضايا بنسبة 0.06% وبمجموع 3 قضايا .

الدعاوى الواردة للدوائر العمالية خلال شهر جمادى الأولى

أنواع الدعاوى

أجور= 3470 =72.1%

تعويضات= 729 =15.1%

دعاوى أخرى= 400= 8.3%

اعتراض= 78= 1.6%

مستندات ووثائق= 76= 1.6%

حقوق= 62= 1.3%

عقوبات= 0

المجموع= 4815

إجمالي القضايا الواردة للمحاكم العمالية منذ استلامها من قبل العدل

صفر

21

ربيع أول

904

ربيع ثاني

2544

جمادى الأولى

4815

مجموع ما استقبلته المحاكم العمالية

8284

43 % انتشار العنف اللفظي الموجه لمعلمين وإداريين بالأحساء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=361504&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال 2019-02-20 10:48 PM

كشفت دراسة بحثية ميدانية أن أكثر أنواع العنف الطلابي الموجه للمعلمين والإداريين في ثانويات البنين في القطاع الشرقي بالأحساء، هو العنف اللفظي بنسبة 43 % من وجهة نظر المعلمين، ويحدث ذلك العنف داخل الصف الدراسي بنسبة 58%، بينما يتركز في الحصص الأخيرة من اليوم الدراسي بنسبة 33 .%

عوامل اجتماعية تدفع للعنف

أوضح الباحث عبدالهادي أحمد البريه، الذي أعد الدراسة بعنوان «العوامل الاجتماعية المرتبطة بالعنف الطلابي ضد المعلمين والإداريين على ثانويات القطاع الشرقي بالأحساء»، لـ»الوطن» أن الدراسة، موجهة لـ144 طالبا من الممارسين للعنف ضد المعلمين في 16 مدرسة حكومية نهارية وعينة من المعلمين والإداريين، الذين تعرضوا للعنف من الطلاب، مبينا أن الأرقام الإحصائية في الدراسة، أثبتت أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الدراسي للطالب ولجوئه

للعنف، وكلما قل الدخل المالي للأسرة كلما زاد السلوك العنفي، وتركز الممارسون للعنف من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، وكلما انخفض تعليم الأب والأم ارتفع العنف عند الأبناء «الطلاب.«

عدم الاستقرار المالي للأسرة

ذكر أن الدراسة أظهرت أن أعلى نسبة لمهنة الأب هم من فئة القطاع الخاص، وهذا مؤشر على أن عدم الاستقرار المالي للأسرة وحاجتها للمزيد يقود إلى الانشغال عن تنشئة الأبناء بتوفير احتياجاتهم، وأن أعلى نسبة لمهنة الأم تقع في فئة ربة المنزل، والتي من المفترض أن تقل في هذه الفئة نسبة لجوء الطالب للعنف لحصوله على المتابعة والإشباع العاطفي الكافي، بيد أنه في المقابل وجود الأم دون تأهيلها لا يكفي لتوفير اتزان عاطفي وانفعالي، بسبب نقص في المهارات اللازمة في التعامل مع الأبناء، كما تشير الدراسة إلى أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زادت احتمالية لجوء أفرادها للعنف، وذلك يعود إلى قلة الاهتمام والانشغال عن الفرد بغيره من أفراد الأسرة، مما لا يجعله مكتفيا عاطفيا، وكلما زاد حجم الأسرة قل نصيب الفرد من الحنان والرعاية، وهذه احتياجاته مطلوبة لتوفير التوازن، وبالتالي كلما زاد عدد أفراد الأسرة زاد العنف .

دوافع لممارسة العنف

أبان البريه أن الدراسة أكدت على تأثير الرفقاء على جعل الفرد يتقمص دورا للحصول على المكانة المنشودة، حتى لو كان ذلك التقمص يعني ممارسة سلوك غير سوي، وتفضيل مشاهدة أفلام المطاردات والعنف على الأفلام العادية بنسبة 63 %، كما أكدت الدراسة أن المدرسة إذا تجاوزت حدودها في فرض النظم، واتبعت أسلوبا صارما لا يتفق مع الحد الطبيعي، فسيؤدي ذلك إلى نفور الطلاب من المدرسة وكراهيتها والهروب منها، ثم يتبع الهروب الوقوع في سلوكيات منحرفة، ولمحت الدراسة إلى أن من أبرز الدوافع، التي تجعل الطالب يمارس العنف ضد المعلم أو الإداري، هي: إهانته المستمرة، والضرب، وحصوله على درجات قليلة، وسوء معاملة زملائه، وطرده خارج الفصل، ورفع الصوت عليه، رفض استقبال المعلم له بالمكتب، وتجاهله، واتهامه بالظلم.

توصيات الدراسة

عقد دورات تدريبية باستمرار للمعلمين والإداريين في كيفية التعامل مع طلاب المرحلة الثانوية

إشراك الأسرة في

متتابعة أبنائها

في هذه المرحلة

إعداد برامج متنوعة يشترك في إعدادها وتنفيذها الطلاب والمعلمون والإداريون

توفير حصص أنشطة لا صفية لإتاحة الفرصة للحوار بين الطلاب والمعلمين

إعداد وتصميم برامج توعوية ودورات

تدريبية

لمواجهة العنف الطلابي

إجراء الفحوصات النفسية التأهيلية للمعلمين والإداريين

توفير بيئة تعليمية متكاملة من حيث المبنى والتجهيزات والمرافق

مراجعة العقوبات المتعلقة بالعنف ضد المعلمين في المدارس

الحياة
AL HAYAT

«الولاية» وتطبيق «أبشر»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4621850

فهد الدغيثر

لا شك في أن كل ما يدور داخل المملكة العربية السعودية، سواء أنظمتها أم مشاريعها التنموية وبرامجها الترفيهية ورياضاتها، أصبح يخضع لتقييم العالم وانتقاده. في جانب أرى ذلك مفيداً لنا، وخصوصاً عندما يأتي النقد محفزاً لنا للبحث عن الأفضل، وفي جوانب أخرى عدة قد يكون النقد مغرضاً وتافهاً، وهنا لا يجب أن يعير له أحد انتباهاً.

آخر ما سمعته، قبل يومين، هو النقد الموجه لتطبيق «أبشر»، وهو التطبيق، الذي صممته وزارة الداخلية السعودية، ويعتبر الأكثر تقدماً وراحة في حياة الأفراد والمقيمين في المملكة، وتتيح شركة «أبل» تحميله. هذا النظام أتاح لنا في السعودية سهولة استخراج رخص القيادة، وتجديد رخص العربات، والحصول على تأشيرات العمالة، وربط كل ذلك بمنظومة متكاملة من الإجراءات الآلية الرائعة، فلا تجديد لرخصة العربة من دون وجود بوليصة تأمين على العربة نفسها سارية المفعول، ولا تجديد لرخصة القيادة من دون دفع غرامات المخالفات المرورية، ولا رخصة إقامة لأجنبي من دون كشف طبي للعامل.. وهكذا.

الانتقاد الذي قرأت عنه وأتى من ران وايدن، وهو أحد الأعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي، هو مطالبة شركة «أبل» بإلغاء توزيع التطبيق، وتبع ذلك تصريح رئيس «أبل» بمراجعته بسبب احتواء التطبيق على ضرورة إجازة الرجل لسفر المرأة للخارج. الجدير بالذكر أن هذا الموضوع، «الولاية»، ليس جديداً في الداخل السعودي، ويعتبر من أهم المواضيع، التي يتم طرحها ومنذ سنوات عدة وليس اليوم. يدور النقد حول موضوع الولاية على القصر والنساء. بسبب نظام الولاية هذا وهو قديم بقدم تأسيس الوزارة نفسها، تم إضافة هذه الخاصية في التطبيق ليتيح لرب الأسرة الرجل رصد تحركات القصر والمرأة عند الحاجة لسفرهم خارج البلاد فضلاً عن السماح لهم أو عدمه. في المملكة لا تستطيع المرأة حتى الآن، ومهما بلغ سنها، ولا الفتى دون الـ21 عاماً، السفر للخارج من دون حصولهم على تصريح بذلك من الرجل أو ما نسميه «ولي الأمر». في أحيان كثيرة وفي حالة الأرامل من النساء فقد تتحول ولاية الأمر إلى طفل فقط لكونه ذكر.

لست مع ابتزاز الجهات الأجنبية بكل تأكيد، غير أن هذا الموضوع بات مؤرقاً في الداخل، وأرى وغيري الكثيرون أن الأوان قد آن لإلغائه، كما حدث في إلغاء الرق قبل ذلك بنصف قرن، بل فعلنا ذلك أخيراً مع العادة التي كانت سارية المفعول إلى وقت قريب، وهي احتفاظ رب العمل بجواز العامل الأجنبي ككفيل له كامل السيطرة، وها نحن اليوم نضع قانوناً يمنع أي رب عمل بالاحتفاظ بجوازات عامليه والتحكم بمصيرهم. موضوع الولاية ربما يبدو مختلفاً عن ذلك، لكن المصلحة العامة والمشاركة الحقيقية للمرأة في البناء والتنمية والتي أصبحت مفخرة لكل مواطن سعودي هي الحاكم في نهاية المطاف.

مثل هذه المواضيع وغيرها كبرامج الترفيه الجريئة وغير المعتادة في المملكة والتي أصبح بعضها يثير الجدل نوعاً ما في الداخل السعودي، لم تكن كذلك لو أن السعودية لم تدخل في سباتها العميق في العقود الأربعة الماضية. أتحدث عن عقود سيطرة ما يعرف بـ«الصحوة الإسلامية» على عقول المواطنين وبروز قلة قليلة ممن كنا نسميهم بالمشايخ وما هم كما اتضح اليوم، إلا أفراد حركيون ولاءاتهم لبعض الأحزاب الأجنبية وليس للوطن ولا مستقبله، لاعتلاء المنابر والتهويل من أي تحرك للأمام. لو أن المملكة استطاعت المضي للأمام ولم تتوقف في نهاية السبعينات الميلادية من القرن الماضي لأمكننا تجاوز كل ما قد نراه اليوم بحاجة إلى جراحات وصدمات. شخصياً متأكد بأن ما نواجهه اليوم من ذلك «التراث» المتراكم سيزول قريباً كونه هو التعديل الصحيح العاقل الذي كان يفترض تجاوزه في وقت لا يتعدى منتصف التسعينات الماضية.

من حسن حظ السعودية والسعوديين أن التفاؤل في عهد الملك سلمان وولي عهده أصبح هو ما يميز هذه المرحلة. كما اعتاد أي مراقب فلدى هذه الحكومة قدرة هائلة على التغيير لم تكن تخطر على بال أكثر المتفائلين. ليس ذلك فقط، بل إن هذا التغيير مقترناً بالمرونة الكافية للتعديل أو الإلغاء من دون تردد متى ما دعت الضرورة واستبدال أي نظام أو فقرة منه بأخرى وهذا منتهى ما يتطلع إليه أي شعب في أي دولة حول العالم.

المملكة ومكافحة غسيل الأموال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م
http://www.alriyadh.com/1738271

راشد الفوزان

حين ننظر للدول المتضررة من الإرهاب نجد أن المملكة من الدول المتضررة منه لفترة زمنية سابقة، وتم انحساره وتراجعه بصورة كبيرة جداً، كيف حصل هذا؟ وحين ننظر كيف كان يموّل هذا الإرهاب ودعمه، نجد أن المملكة عملت على تجفيفه من مصادره حتى وجدنا اليوم كيف انحسر الإرهاب والتشدد وكل ما له صلة بذلك، حتى كدنا ننسى تاريخ آخر العلميات الإرهابية -ولله الحمد-، فالإرهاب ودعمه نجزم ومن معايشة للواقع أنه "انتهى" فعلياً بالمملكة والمشهد العام يشهد بذلك، فكيف حصل كل ذلك؟ أليس هذا بجهد الدولة التي عملت على كل الأصعدة أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وأصبحت المملكة اليوم مثالاً للأمن والاستقرار، فعلى أي أسس استندت المفوضية الأوروبية بهذا التصنيف الجائر غير المقنع ولا المبرر من أرض الواقع الذي نعيشه ونلمسه فعن أي إرهاب يتحدثون، الدولة سنت قوانين ضبطت كل ريال دعم يقدم، وكل مؤسسة تعمل بهذا الجانب، لا يمكن أن يقدم اليوم شيء بدون مظلة الدولة ورقابتها وأصبحت الأمور والحركة المالية متابعة ودقيقة ومنضبطة، والاقتصاد السعودي لديه المؤسسات والأدوات الرقابية الصارمة جداً. أما ما يتعلق بغسيل الأموال، فمن يرى "من أرض الواقع" دور وأهمية مؤسسة النقد والبنوك العاملة بالمملكة، وآلية فتح الحسابات والحركة المالية الدقيقة، ودور وزارة العدل في تدريب وتأهيل المختصين من قضاة وغيرهم في كل ما يتعلق بغسيل الأموال يجد كم هو الجهد المبذول في ذلك، وأي حركة مالية فيها شبهة أو نحو ذلك لا يمكن أن تمر من دون متابعة ورقابة، وقد لا يحس الناس أو حتى المؤسسات والشركات بذلك كحركة اقتصادية وانسيابية في حركة الأموال كاقتصاد حر، ولكن هناك أعين وأنظمة ومختصون يراقبون ويتابعون كل ذلك، والنتائج نشاهدها، الإرهاب انخفض لأقل مستوى وقارب الصفر اليوم، ضبط كل حركة مالية لتبرعات أو غيرها، وأصبحت تخضع لموافقات ورخص نظامية لا بد منها، الدولة عملت الكثير في هذا الجانب على مدى سنوات، ونحن نعيش أرض الواقع، وأتمنى أن يأتي أحد من المفوضية الأوروبية يأتي ويشاهد على الأرض، فلا نعرف على أي مستند يستندون فهي تجانب الواقع بلا شك.

45مبادرة تنمية اجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622034

عبدالعزيز السويد

تفضّل وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي بالرد على مقالة الأسبوع الماضي «التنمية الاجتماعية يا وزارة العمل»، وفي رسالة إلكترونية ذكر الوزير أن الوزارة تعمل حالياً على 45 مبادرة نوعية «تخص هذا القطاع بمختلف فئاته، سنعلن عنها خلال أيام قليلة بمشيئة الله، من بينها مبادرات تشمل الأسر الضمانية، والقطاع غير الربحي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية الاجتماعية، والتطوع، وأبناءنا وبناتنا الأيتام وآباءنا وأمهاتنا المسنين.»

وأشكر الوزير على اهتمامه بالرد وأسلوبه الراقي بتوضيح ما تخطط له الوزارة، وأتمنى أن نرى هذه المبادرات قريباً على أرض الواقع لتحقق الفائدة المرجوة.
وأشير هنا إلى أن المواطن ينتظر من «التنمية الاجتماعية» مبادرات استباقية شاملة، تستشرف احتواء السلبيات التي قد تحدثها التحولات الاقتصادية والاجتماعية .لذا، أطالب معاليه بأن يكون للوزارة «التنمية الاجتماعية» حضور إيجابي في رصد الظواهر قبل تضخمها، أي أن تكون عين المجتمع الراصدة، خاصة في بعض الإجراءات التطويرية للأنظمة، على سبيل المثال لا الحصر «إيقاف الخدمات»، وهي جيدة ولها حاجة ماسة، لكن التطبيق قد يتعدى أثره إلى أشخاص وأسر لا علاقة لها بمسببات الإجراء، ويؤدي إلى مشكلات اجتماعية سيصل أثرها السلبي في نهاية الأمر حملاً ثقيلاً على الوزارة والمجتمع.
ختاماً.. للوزير وزملائه في الوزارة كل الشكر والدعاء بالتوفيق لما فيه خير الوطن والمواطن.

طب الأسنان بين تهميش الوزارة وألم البطالة!..

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615636

خالد مساعد الزهراني

*عودة إلى صوت خريجي طب الأسنان، الذين هم اليوم يعاودون الحضور، بذات الزخم من الإصرار على إيصال صوتهم، حتى مع ما يكتنف حضورهم من محبطات مسؤول لا يتجاوب، وعمر يمضي تحت رحى البطالة.
*إنهم بقدر ما يحملونه من أمل في أن يجدوا لهم موطئ قدم في ميدان العمل، فإنه لا تزال في صدورهم حشرجة تساؤلات لم يجدوا لها إجابة، يقف على رأس تلك التساؤلات، وجود أمر سامٍ كريم وجّه بدراسة الفرص الوظيفية لخريجي طب الأسنان، والخروج بتوصيات (وتنفيذها)، وفق جدول زمني يحدد فيه المطلوب من كل جهة ذات علاقة، حيث إنهم حتى اللحظة لم يلمسوا في واقعهم أي حل لمشكلتهم من الجهات ذات العلاقة!
*فكل ما خلصوا إليه وعود وتسويف وبطالة، من نتاجها فقد الكثير من المهارات المكتسبة عبر سنوات من الدراسة والبحث والتطبيق، الذي يؤسف أن يفضي كل ذلك إلى أن يعمل خريج طب الأسنان في أعمال لا تحتاج إلى الدراسة من أصله، فضلاً عن أن يهدر تحت لافتاتها جهد سنوات وسنوات من التعب المادي، والمعنوي من الطالب وأسرته.
*وعن القطاع الخاص في طب الأسنان، فقد أثبت الواقع أنه ميدان طارد لأبناء الوطن، فمع المعاناة المعنوية التي لا تقيم لأبناء الوطن في ظل شجع الملاك، والوافدين المتنفذين ما يستحقونه من اعتبار، فإن في الرواتب المتدنية التي لا تكفي حاجة الرسوم والدورات فقط، جانب إحباط لا حدود له، واللي مو عاجبه يستقيل!
*بهذا المنطق الموغل في النرجسية، يتعامل القطاع الخاص مع خريجي طب الأسنان من أبناء الوطن، في وقت يُرى العجز في طب الأسنان رأي العين في مرافق وزارة الصحة، وهو ما يفسر زحمة العيادات، وطول الانتظار، وبُعد المواعيد وهو ما يستدعي التفكير بصوت مسموع في الحلول، بدلاً من أسلوب التهميش الذي يعانيه الخريجون.
*ولعل في زيادة مقاعد البورد السعودي، وفتح المجال لإكمال الدراسة عن طريق الابتعاث عربياً وعالمياً، واستحداث عيادات ومراكز متخصصة في طب الأسنان، وافتتاح عيادات مسائية ومدرسية وفي أقسام الطوارئ بطواقم طبية متكاملة، ومساواة راتب الخاص بالقطاع الحكومي، مع حماية طبيب الخاص من التنمر الوظيفي، من قبل الملاك وأذرعهم من الوافدين المتنفذين، وجعل مفاضلة التوظيف بيد وزارة الخدمة المدنية، كل ما سبق يمثل جوانب حلول وجيهة، ينتظر من وزارة الصحة التماهي معها، وألا يستمر منها ما يلحظ من (تهميش).(
* ذلك التهميش الذي لا يتوافق والمرسوم الملكي الصادر بشأن خريجي طب الأسنان، الذي انتهت مدته المقررة بأربعة أشهر، دون أن يلمس الخريجون أي حل في واقعهم ، الواقع الذي يئن بين تهميش الوزارة، وألم البطالة، وفي كل الأحوال تظل البطالة هدراً شنيعاً في مقدرات الوطن، الذي أعد أبناءه لبنائه، وإلا فالبطالة تأتي بدون جهد، وعلمي وسلامتكم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هل غرامات التستر التجاري كافية ورادعة؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 جماد ثاني 1439هـ - 19 فبراير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/02/18/article_1544746.html

عبد الحميد العمري

كشفت وزارة التجارة والاستثمار خلال الأسبوع الماضي، عن أن حجم التستر التجاري في السعودية يراوح وفقا للتقديرات بين 300 و 400 مليار ريال سنويا في جميع القطاعات، وأن قيمة الغرامات التي تم فرضها على المتسترين ووردت للوزارة من المحاكم خلال عامي 2017 و2018 بلغت نحو 10.5 مليون ريال، ولا تشمل تلك القيمة للغرامات قيمة التشهير في الصحف المحلية بعد صدور الأحكام القضائية من المحاكم المختصة في هذه القضايا، ووفقا لبيان الوزارة ينتظر أن يتم الإعلان عن تفاصيل البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري قريبا.

وهو البرنامج - إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 - الذي يستهدف تمكين المواطنين من التملك وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية، وتهيئة الظروف المناسبة، وتقديم الدعم والمساندة لهم، وإتاحة حلول تمويلية مختلفة وميسرة، كما سيلزم البرنامج المنشآت التجارية بتطبيق الحلول التقنية، ما يسهم في تنظيم التعاملات المالية، ويحد من خروج الأموال بطريقة تضر بالاقتصاد السعودي. ويهدف إلى إيجاد حلول لمكافحة التستر التجاري من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات، وتكثيف الرقابة، وتعزيز التوعية، بتوحيد جهود عشر جهات حكومية (وزارات التجارة والاستثمار، والداخلية، والعمل والتنمية الاجتماعية، والشؤون البلدية والقروية، والهيئات العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والزكاة والدخل، والاستثمار، ومؤسسة النقد، ومجلس الجمعيات التعاوني، وبنك التنمية.(

وحسب بيان التجارة، فقد تم تشكيل لجنة تنفيذية للبرنامج الوطني لمكافحة التستر، وتحديد مهام كل جهة. وتصل العقوبات في قضايا التستر التجاري إلى السجن لمدة سنتين وغرامة تصل إلى مليون ريال للمخالف الواحد، وإبعاد غير السعوديين عن المملكة وعدم عودتهم إليها، إضافة إلى التشهير بأسماء المخالفين في الصحف المحلية على نفقتهم الخاصة بعد صدور الحكم القضائي وتحصيل مبالغ إعلانات التشهير، وفرض العقوبات الأخرى المتضمنة إغلاق النشاط وتصفيته وشطب السجل التجاري والمنع من ممارسة النشاط التجاري.

بالنظر إلى التقديرات الكبيرة والمقلقة جدا، التي وصلت إليه بخصوص حجم التستر التجاري في اقتصادنا (300 إلى 400 مليار ريال)، أي ما نسبته 21 في المائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ثم تصطدم بمفاجأة تدني الغرامات والعقوبات تجاه المتورطين في ارتكاب تلك الجريمة بحق الاقتصاد الوطني والمجتمع، أنها لم تتجاوز 10.5 مليون ريال كمجموع خلال عامين متتاليين (0.003 في المائة من الحجم المقدر للتستر التجاري)، ما يؤكد في حقيقته أن الطريق إلى التورط في أي شكل من أشكال التستر التجاري مفتوح أكثر من كونه مسدودا.

وحين الحديث عن المطالبة بإيقاع أقسى العقوبات والغرامات على المتورطين في جريمة التستر التجاري، فليس الهدف منه هنا هو الانتقام فقط من أولئك المتورطين، بقدر ما أنه يستهدف بالدرجة الأولى وضع أعلى درجات الحماية والوقاية لمقدرات الاقتصاد الوطني والمجتمع، إنها الأولوية الكبرى للمطالبة باتخاذ أقوى التدابير والإجراءات والعقوبات المحاربة للتستر التجاري، وأهم الشروط اللازمة للوقاية مبكرا من تفاقم أشكاله وتغلغله اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا يجب أن يكون الردع المبكر أقوى مما سيفسره أصحاب النوايا الإجرامية في هذا الشأن، على أنه تساهل وعدم جدية في تجريم هذه الآفة الخطيرة.

إنها مطالب مشروعة جدا، تستند إلى الضرورة القصوى للتعرف على حقيقة الآثار والنتائج المدمرة للتستر التجاري، التي يأتي منها للذكر على سبيل المثال لا الحصر: (1) حرمان مقدرات الاقتصاد الوطني من إيجاد الوظائف للمواطنين، وتسببها في زيادة معدلات البطالة. (2) زيادة التسرب الاقتصادي والمالي للخارج، عدا أنها تعد من أخطر مهددات معايير الجودة، ومستوى الإنتاجية داخل الاقتصاد، ومن ثم إضعاف النمو الاقتصادي وزعزعة مستويات التنمية. (3 (تفاقم دورها الأشد ضررا تجاه محاربة رؤوس الأموال الوطنية وتحديدا الصغيرة والمتوسطة منها، وتضييق الخناق على

المدخرات الوطنية، وتقليص الفرص والمجالات الاستثمارية المتاحة والمطلوبة لتتحول إلى استثمارات يتم توظيفها في خدمة الاقتصاد والوطن. (4) زيادة معدلات الفقر بين أفراد المجتمع بسبب انعدام التوظيف. (5) زيادة عمليات التستر التجاري وما يتبعها بالضرورة من تفاقم أشكال الغش والتدليس، وامتداد أخطارها الكبيرة إلى ما يهدد مختلف جوانب الصحة والبيئة. (6) هذا عدا آثاره الاجتماعية الأخرى السلبية، حينما تتحقق الآثار الاقتصادية والمالية السلبية السالفة الذكر، فلا شك أنه يتبعها كثير من الآثار السلبية اجتماعيا.

ختاما؛ لا بد أن ترتقي العقوبات والغرامات المفروضة على جرائم التستر التجاري، إلى المستوى الذي يعادل ما جمعته من مكاسب غير مشروعة، وهو المستوى الذي تسببت من خلاله في إهلاك الزرع والنسل، وامتد ضرره الخطير إلى مقدرات البلاد والعباد بغير وجه حق، وليس مقبولا بأي حال من الأحوال أن نظن أن فرض غرامات ببضعة آلاف من الريالات، مقابل حصاد عشرات أو مئات الملايين من الريالات من المتورطين، سيكون كافيا ورادعا لكل من تسول أو سولت له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهو الأمر الذي لا حاجة إلى إثبات ضخامة خلله وعدم استقامته، بل لا يمكن حتى مقارنته بغرامة قطع إشارة مرور، رغم أنه ثبت للجميع أن المخاطر الكبيرة جدا للتستر التجاري لا تقارن بمخاطر قطع إشارة أحد التقاطعات.

إننا نتطلع جميعا إلى البرنامج الوطني الجديد لمكافحة التستر التجاري، الذي تم إقراره أخيرا من الجهات العليا، أن يتضمن العقوبات والغرامات الكافية والرادعة، التي ترتقي إلى توفير الحماية والصيانة الكاملتين لمقدرات البلاد والعباد، وتتوافر فيها الاشتراطات اللازمة للتصدي مبكرا لأية نوايا محتملة باختراق اقتصادنا الوطني ومجتمعنا، وأن تصل بضراوة جزاءاتها إلى هدم الكيانات القائمة في أسسها ونشاطاتها على آفة التستر التجاري خلال الفترة الراهنة، وهي الكيانات التي تصاعدت تقديراتها حسبما أوضحت وزارة التجارة إلى نحو 400 مليار ريال.

إننا باختصار شديد جدا؛ بحاجة ماسة إلى برنامج قوي يردع كل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة التستر التجاري، وفي الوقت ذاته يخوف المتورطين الآن فيها، ليأتوا مذعنين مقرين بجرائمهم، بعد فتح مهلة زمنية محددة لهم، تكون فيها العقوبات أقل مما لو تمت مداهمتهم وكشفهم. والله ولي التوفيق.

«النيابة العامة» و«هيئة الترفيه»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 جماد ثاني 1439هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622135

علي القاسمي

يبدو أن الحاجة للشراكة الدائمة بين جهاز النيابة العامة وهيئة الترفيه ستكون حاجة ماسة، ولا بد أن تكون هذه الشراكة في المربع الآخر شراكة في قمة توهجها - على الأقل - في مرحلة تحول وتغير وانتقال، الميدان يفصح عن حالات تناولها أفراد المجتمع معتقدين أن هيئة الترفيه راضية عنها كل الرضا فيما هي أخطاء يمكن لها أن تحدث كما هو شأن أخطاء أخرى في أمكنة وأجهزة متنوعة، هذه الأخطاء حدث وأن مسّت شريحة اجتماعية معينة أو ربما تجاوزت خطوطاً كان من الواجب التوقف عندها، ما رفع سقف النقد ومساحات التخوف وعزز لدى جزء من الرأي أن هيئة الترفيه حضرت بما لا يجب أن تحضر به، وأرادت تعكير الجو العام ولي عنق القناعات والآمال، وأنها تتحدى متابعين لا يقبلون بتاتاً أن تمس مفاهيم معينة لديهم وألا تلامس مبادئ لم يكن من السهل المساس بها، لست هنا بصدد سرد أو شرح المقاطع أو اللقطات التي حسبت على هيئة الترفيه وكانت بمثابة فرصة سانحة لأن تكون هيئة الترفيه على طبق ساخن من الهجوم العلني وتلقي الشكوك والتهم والدعوات حتى جاء تدخل النائب العام كخطوة منتظرة للغاضبين والراغبين في التصدي لما كان مصدر الإزعاج والتوتر والاستياء.

لا يمكن قبول الخطأ ولا بديل من المفردات له، فيظل خطأ ومن اللازم تصحيحه والعمل على تلافيه مستقبلاً ومحاسبة من أسهم في نشوء هذا الخطأ أو ارتكابه، وبالذات حينما يكون مدججاً بسلوكيات مرفوضة وإسقاطات نحن في غنى عنها ولا معنى لتقديمها تحت مظلة جهاز رسمي وبذريعة تقديم عمل مختلف متميز، سواءً أكان من رصيد الترفيه وأجنداته أم مرّر جهلاً على عناوين السخرية والنكتة والفكاهة، ففي المحصلة النهائية لا يصح ولا ينتظر أن نحاول الضرب على مفاصل معينة ونثير الرأي العام فيما أن المساحة مفتوحة متاحة لعمل ما هو أجمل وأدق وأفضل وبما يحقق الهدف من طموح ترفيهي أو تنوع وإثراء معرفي.

يلزم هيئة الترفيه في القادم من الأيام أن تتابع بدقة كل ما ينسب لها، وما يثار من المتقاطعين معها أو الثائرين عليها بسبب أو من دون سبب، لن يكون صمتها حلاً على الإطلاق، وإن حضرت النيابة العامة في عدد من المثير والغريب، لكن حديث الهيئة عن نفسها حديث هام ويحمل دلالات في سرعة متابعتها وملاحظتها وأنها جهاز يلاحق ويعترف بالخطأ ويملك شجاعة أن يقول الجمل المفيدة في التوقيت السريع والحاسم، مشوار الهيئة وللمرة الألف لن يكون محاطاً بالورود وعبارات الرضا الشعبي، بل إن درجة الرصد لما تقدمه الهيئة أصبح أكثر وأكبر، وسيظل مربكاً أن ترعى هيئتنا حديثة الولادة أنشطة أو فعاليات ويلتقط منها ما يمثل خروجاً عن النص فيكون المحتقنون في انتظار تدخل النائب العام فيما يتوقع العقلاء أن هيئتنا ستضبط وتكتب وتشرح بذكاء ماذا حدث ولماذا؟

البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري وسيلة إنقاذ تنموي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38436

عبلة مرشد

تعدّ موافقة المقام السامي على تنفيذ توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، تتويجا رفيعا للجهود الكبيرة التي توليها القيادة نحو تمكين المواطن، وتحفيز الاستثمار في السوق الوطني، إذ يعدّ البرنامج إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، وهو معني بتوحيد جهود 10 جهات حكومية، بهدف السيطرة على ظاهرة التستر التجاري ومكافحتها في مختلف القطاعات، وذلك بهدف خدمة توطين مجالات وفرص العمل، وتحفيز الاستثمار في سوق العمل السعودي للمواطنين، بحيث يعمل البرنامج على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمشجع لممارسة الأعمال المختلفة التي يتطلبها سوق العمل وواقع التنمية المأمولة.

وقد تضمن البرنامج في مستهدفاته مراجعة كل الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بسوق العمل، والتي خلالها يمكن ضبط الموارد البشرية العاملة، والأنظمة التي تحكم انسيابية العمل وتصحيح مساره الوطني، وتوجهه نحو تحقيق مستهدفاتنا الوطنية التي نسعى إلى بلورتها لواقع نشهده، ومنجزات ينعم بثمارها المواطنون.

وتفاعلا مع التطور الملاحظ في ممكنات السوق العالمي ومكوناته الاقتصادية، فإن البرنامج يهتم بتحفيز التجارة الإلكترونية، واستخدام التقنية المتقدمة، كحلول لكثير من تحدياتنا التنموية، كما يهدف إلى تنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال، وبما يسهم في تعزيز النمو في القطاع الخاص لمصلحة المواطن، سواء كان صاحب عمل أو موظفا، خلال توليد الوظائف للمواطنين.

ومن جهة أخرى، فإن البرنامج يستهدف رفع الوعي المجتمعي العام بسلبيات التستر، وتشديد الرقابة الرسمية، خلال توحيد الجهود بين القطاعات المختلفة، وتعاونها في القضاء على ظاهرة التستر التجاري، وبتلك المنظومة من الجهود والسياسات الجادة، يمكننا -بإذن الله- القضاء على ظاهرة التستر وسلبياتها، كما يمكننا تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مستوى مردونا الوطني من مواردنا الاقتصادية والبشرية المختلفة، وذلك خلال رفع مستوى إسهام مواردنا في الإنتاج المحلي لموازنة الدولة، والدفع نحو تنويع الاستثمار والتجارة والتصنيع في مواردنا المتاحة، علاوة على إيجابياته الكبيرة في معالجة أحد أهم تحدياتنا الوطني، وهي البطالة، خلال إتاحة فرص العمل والتوظيف لأبنائنا وشبابنا في مختلف المجالات التي يحتكرها غير المواطن تحت مظلة التستر التجاري، والتي لا يستفيد منها المواطن الشريك في عملية التستر، سوى الفُتات من المردود المادي، مقارنة بحجم العائد المادي من تلك الأعمال في مختلف مجالاتها، سواء في تجارة التجزئة والجملة، أو المشاريع والورش وغيرها من الاستثمارات المختلفة.

مما يجدر التنويه إليه، أن انعكاسات التستر السلبية عميقة ومتشعبة، لأنها تلقي بظلالها على جميع مقدرات الوطن والمواطنين. فالتستر لا يعني فقط تسرب كمٍ كبير من الأموال التي تم استثمارها داخل الوطن إلى خارجه، بعد الاستفادة من مختلف وسائل الدعم والمساندة الرسمية الوطنية، من القطاعات المختلفة ذات الصلة بالسوق والتجارة والصناعة والتمويل وغيرها، وإنما يعني كذلك حجب فرص عمل مهمة جدا عن المواطنين، وحرمانهم من الاستفادة من ريعها الذي يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية ورفاه اجتماعي للمواطنين، وبما يدفع نحو مزيد من الانتعاش الاقتصادي الذي نرقبه، ويعمل على تحريك أموالنا داخل السوق الوطني بما يسهم في تنميته ورخائه، ليكون أكثر جاذبية ومنافسة للاستثمار الأجنبي.

ومما لا شك فيه، أن القضاء على التستر من شأنه أن يسهم فعليّا في تحقيق رؤيتنا الوطنية وتطلعاتنا الطموحة في تنويع قاعدتنا الاقتصادية، وتدريب مواردنا البشرية، ورفع نسبة مشاركة المواطن في التنمية.

ومما يجب التنويه إليه، أن التشارك بين عدد من القطاعات الوطنية الرسمية لتنفيذ برنامج مكافحة التستر التجاري، من شأنه أن يُعزز من عملية مكافحة الظاهرة، ويقوّي من وسائل وأدوات إحكام السيطرة عليها، خلال مختلف الأنظمة والتشريعات والوسائل المعنية بمراقبة ومتابعة واقع ومجريات الأمور والأعمال في سوق العمل الوطني، كما يمكنها ملاحظة حجم الأموال المتحصلة وحجم التسرب فيها في القطاعات المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإنه خلال ذلك التشارك المؤسسي في مكافحة التستر، يمكن رصد حركة وواقع الاستثمار الإيجابي والسلبي للأعمال في سوق العمل، للتحفيز إليه والتوجيه نحوه، أو الحد منه، كما يمكن التخطيط لبرامج تدريبية تشاركية بين القطاعات المعنية بالاستثمار المستهدف، لاستقطاب الأيدي العاملة الوطنية لتدريبها وتأهيلها بأقل التكاليف، وبمستوى عالٍ من الجودة والكفاءة في الأداء، بما يكفل بناء اللبنات الأساسية من الموارد البشرية الوطنية لمختلف الحرف والمهن والوظائف.

ولعله من الأهمية بمكان، استدراك الشفافية والمصداقية في الأداء الشامل لتلك العملية التشاركية في التنفيذ، وأن يكون التنسيق في الجهود والسياسات قاعدة ينطلق منها البرنامج، وأن تكون الإجراءات الموضوعة للتنفيذ تخدم بعضها بعضا، ومتوائمة نحو تحقيق الهدف الأسمى لطموحاتنا الوطنية، وأن يتحمل القائمون على البرنامج أمانة المسؤولية الوطنية في التوجه نحو الإصلاح المستهدف، بأن يكون استشعار المسؤولية في العمل، والإخلاص والشفافية في الأداء والعطاء، شعارهم وديدنهم، لتكون النتائج بحجم التوقعات المستهدفة، وبما يليق بالآمال المعقودة والطموحات المنتظرة، في وطن يمثل المواطنون قاعدته التي يرتكز عليها، ومنبره الذي يرفع رايته فوقها بكل فخر وعزة واطمئنان.

الرياض
www.Alriyadh.com

عَضْلُ النساء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م *
http://www.alriyadh.com/1739202

أ.د. حمزة الطيار

للعضل سلبيات كثيرة منها: الوقوع في ظلم المرأة، والتعدّي على حدود الله، وتعريضها للآثار النفسية والمادية والاجتماعية، وحرمانها من الزواج الذي هو حصنٌ لها، وتكثير العنوسة في المجتمع، وأقسى هذه السلبيات ما تتعرّض له عند ما تصير كبيرةً لا ولدَ لها، ومثل هذا الألم لا يكاد جرحه يندمل..

جاء الشرع الحنيف بمراعاة مصالح الناس، وصيانة حقوقهم، وتوفير كرامتهم، ومن هذا المبدأ قرّر جعل الولي من شروط النكاح التي لا يصح إلا بها، إكراماً للمرأة بجعل امتلاك عصمتها حَدَثاً مهمّاً لا يتأتّى بين طرفي العقد فقط، فيُبَاينُ سائر العقود، وتكون له ميزة خاصة تنمُّ عن مكانته العظيمة؛ ولأهميته سمّاه الله تعالى في كتابه ميثاقاً غليظاً، ومن شأن المواثيق الغليظة أن يُحتاط لها كثيراً؛ لأن الخلل متى حصل في الميثاق الغليظ أثّر أثراً عظيماً، وهذا حاصلٌ في النكاح، فإذا بُنِي على أسسٍ غير متينة، وآل إلى الانهيار تسبّب عن ذلك عدد كبير من الحزازات والمشكلات، وربما سبب ذلك قطيعةً بين الأقارب، أو بين الأصدقاء، لكنّ تفويض الولي بالنظر في تزويج المرأة ليس من باب تمليكها له، فلم يأذن له الشرع في أن يعضلها، بأن يمنع تزويجها من كفءٍ رضيت به، وعضل النساء من أنواع الجور الكبيرة، وتترتب عليه آثار سلبية كثيرة على الأفراد وعلى المجتمع، والعضل له أسباب منها:

أولاً: التّنطع في تطبيق مبدأ الكفاءة، والكفاءة مُعتبرة شرعاً، وفي الصفات المعتبرة فيها خلاف بين الفقهاء، ويُرجعُ إلى العلماء في بيان ذلك، ولا ينبغي أن يستبدَّ كل وليّ بتقرير ما يشاء منها، وإنما يقع بعض الأولياء في العضل بسبب سوء فهم الكفاءة، فَيَرُدُّ نسيباً حسيباً ذا دينٍ ومروءةٍ لا بأس بأموره المادية بحجة عدم الكفاءة، وأن المرأة أرجح منه في بعض هذه الأمور، ومثل تلك الأرجحية لا اعتبار بها، فلا يعنى بالكفاءة أن يتطابق حال المرأة، وحال الزوج حذو القُذّة بالقُذّة، فمثل ذلك مُتعسّرٌ، وتفاوتُ الناس في الحظوظ المشتركة أمرٌ كونيٌّ، وقد يَرجحُ في صفةٍ من يكون مرجوحاً في أخرى، والنكاح من ضروريات الحياة، فلا يتوقف على شروطٍ تعجيزية.

ثانياً: الغيرة الزائفة على المرأة، وليس هذا من الغيرة الحقيقية في شيء، فالغيرة الحميدة إنما هي استنكافُ أن يحومَ حول المرأة من لا تحلُّ له، أما ما أحلّه الله من الزواج فليس محلاً لها، ولا ينقضي العجب من أبٍ يعضل بناته لهذا السبب، ولا يتذكر أن ناساً آخرين زوّجوه ابنتهم، وأن فكرته الغريبة لو عُمّمت بين البشرية لانقرضت!

ثالثاً: الاستفادة من خدمة المرأة في البيت، وهذا من أقبح أسباب العضل؛ لأنه عبارة عن النظر إلى المرأة باعتبارها مُجرّدَ مُساعدٍ على خدمات البيت، وإغفالُ واقعها الحقيقي وهو كونها لبنةً مهمةً في بناء المجتمع، وهضمٌ لحقّها في أن تكون ربة بيت تمارس فيها حياتها كسائر نظيراتها.

رابعاً: الاستفادة من راتبها، وقد كان أهل الجاهلية يمارسون هذا مع يتامى النساء اللاتي في حجورهم، فَنُهوا عن ذلك، فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله تعالى عنها، في قوله تعالى: «وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ، اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»، قَالَتْ: «هَذَا فِي اليَتِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ شَرِيكَتَهُ فِي مَالِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَيَعْضُلَهَا لِمَالِهَا، وَلاَ يُنْكِحَهَا غَيْرَهُ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَشْرَكَهُ أَحَدٌ فِي مَالِهَا»، متفقٌ عليه، والنهي عن عضل المرأة لمالها ينطبق على الأب والأخ وغيرهما؛ لأن العلّة فيه الظلم الحاصل في جميع الصور.

خامساً: النظر بأن ذلك إضرار بالزوج الذي سيراجعها إن كانت مطلقة، وهو في الحقيقة إضرار بالزوجة في الحال نفسها، وقد ورد النهي عن هذا النوع، فعن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رضي الله تعالى عنه قَالَ: زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ وَفَرَشْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ، فَطَلَّقْتَهَا، ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا، لاَ وَاللَّهِ لاَ تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لاَ بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ المَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الآيَةَ» :فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ» فَقُلْتُ: الآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَزَوِّجْهَا إِيَّاهُ» أخرجه البخاري.

وللعضل سلبيات كثيرة لا تخطئها العين منها الوقوع في ظلم المرأة، والتعدّي على حدود الله جل وعلا وأحكامه، وتعريضها للآثار النفسية والمادية والاجتماعية المترتبة على عنوستها، وحرمانها من الزواج الذي هو حصنٌ لها، وأقسى هذه السلبيات ما تتعرّض له عند ما تصير كبيرةً لا ولدَ لها، وترى مثيلاتها لهنّ أحفادٌ وأسر، ومثل هذا الألم لا يكاد جرحه يندمل، ومن الآثار السلبية للعضل تكثير العنوسة في المجتمع، وإذكاء العداوات والشحناء بين الأقارب بسبب رد الخاطب بلا مبرر، ومنها حرمانها من رجوعها لزوجها الأول، واستئنافهما لحياتهما، فينتج عن ذلك مفاسد وأضرار يدفع أولادهما ثمنها.

زيادة راتب البائعة السعودية!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616182

طلال القشقري

كلّما أتواجد في مُولٍ من المُولات، في طول البلاد وعرضها، مُتسوّقاً أو آكِلاً أو شارِباً أو مُتنزّهاً أو مُتريّضاً أو كلّ ما سبق ذكره، أدعو لمن فتح الباب لتوظيف المرأة السعودية كبائعة في محلّات المُستلزمات النسائية، أو حتّى في المحلّات الأخرى التي يكون أغلبُ مُرتاديها من العائلات، كبديلٍ ولا أنسب للرجال الأجانب ممّن تعطّلوا في بلادهم عن العمل وتمتّعوا به بين ظهرانيْنا في توزيع غير عادلٍ آنذاك للثروة الوظيفية السعودية.!
وكلّما أطّلِع على الأحوال المادية المتواضعة للبائعات السعوديات أُوقِنُ أكثر أنّ قرار توظيفهنّ كان صائباً وحكيماً، بل وعبقرياً إذا جاز لي لُغوياً وصفه هكذا بعد الاستئذان من جهابذة اللغة العربية.

بالأمس القريب اشتريْتُ شاحن جوّال من إحدى الشركات التجارية ممّا تعمل فيها بائعة سعودية، وكانت بقدرٍ من الاحترافية أن ذكّرتني باحترافية البائعات الإنجليزيات اللاتي يعملن في محلّات هارودز الشهيرة في لندن، من ناحية إلمامها بالبضائع التي تعرضها، وتعاملها اللائق، وانضباطها الشديد، واحترامها للزبائن، وزادها الحجاب الشرعي لمعاناً وحِشْمة، رغم أنّها مريضة بالسكّر منذ نعومة أظفارها، فبالله عليكم هل مثل هذه تستحقّ القبوع في البطالة لو استمرّرنا بعدم السماح للمرأة السعودية بالعمل كبائعة؟ كلّا وألف كلّا، والحمد لله على قرارنا المُوفّق للغاية.
بيْد أنّي فوجئت أنّ راتبها مثلما هو راتب غيرها من البائعات السعوديات يصل بالعافية إلى ٣ آلاف ريال لا غير، وهو راتب قليل في شركات تربح ملايين كثيرة وتضنّ عليهنّ براتب لائق يكفيهنّ الحاجة، ويُعوّضهنّ عن دوامهنّ الطويل والمُمِلّ والمُرْهِق، والشركات تعاملت مع قيمة هذا الراتب وكأنّه الحدّ الدائم لا الحدّ الأدنى الذي يُفترض أن يكون حُرّاً ومرِناً ويتمدّد للأعلى، لا أن يتجمّد وسط تضخّم في أسعار كلّ شيء من حوله، ووزارة العمل بصفتها مشرفة على تشريعات عمل المرأة السعودية في القطاع الخاص مُطالَبة بالتدخل لتحريك مفاصل راتبها المُتجمّدة، وإكمال جميل توظيفها بجميلٍ آخرٍ لا يقلّ عنه جمالاً، ألا وهو زيادة الراتب، فالمرأة السعودية تستحقّ، ونحن لهذا الاستحقاق الوطني من القادرين.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/02/17/article_1543926.html

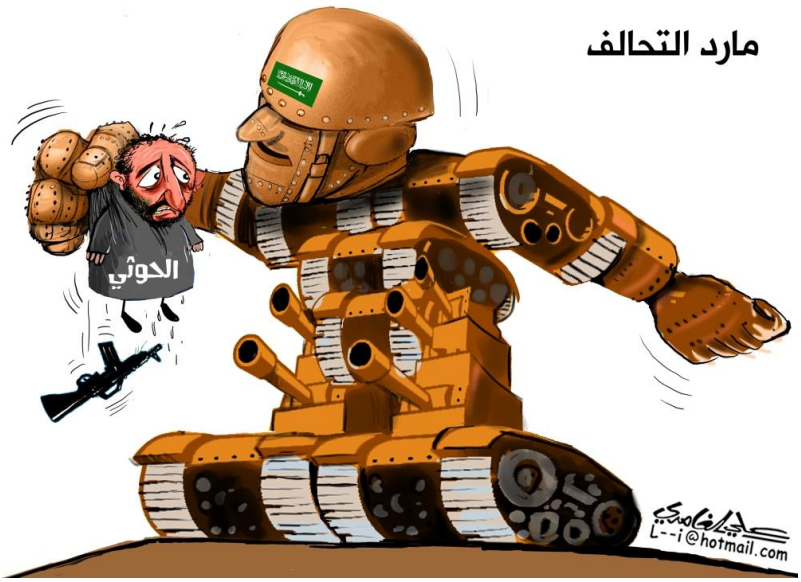

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 جماد ثاني 1440هـ - 17 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/615411

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1439هـ - 18 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/615628/8

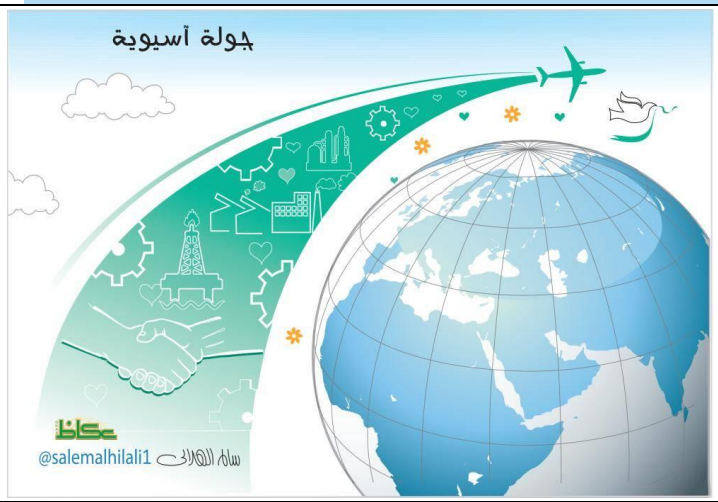

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 جماد ثاني 1439هـ - 18 فبراير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1706800

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 جماد ثاني 1440هـ - 19 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4622137

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 جماد ثاني 1439هـ - 19 فبراير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/02/19/article_1545156.html

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1439هـ - 20 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/616022

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 جماد ثاني 1439هـ - 20 فبراير 2019م

http://www.alriyadh.com/1738955

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4622344

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 جماد ثاني 1440هـ - 21 فبراير 2019م

http://www.al-jazirah.com/2019/20190221/cr2.htm